تعليـــــم العـــــالـــي و البحـــــث العلمـــية

جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDID-El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculé Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية: 2022/2021

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثار أزمة جائحة كورونا –كوفيد 19– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – عرض تجارب عالمية –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

غضاب خولة

بن فيالة نسرين

تحت إشراف:

د/ بوقفة نفيسة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تداعيات جائحة كوفيد -19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، فكان ذلك الأثر السلبي على معظم القطاعات الخاصة القطاع الاقتصادي الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم الذي انتشر فيها هذا الوباء. توصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى ضرورة إجراء مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها أن تحفز النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تكون كفيلة لإنعاش هذا القطاع بالأخص والسماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزاولة نشاطها من جديد من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات مفتاحية: *جائحة كوفيد19، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، دول متقدمة، دول عربية، الجزائر.*

Résumé:

cette étude visait a faire le point sur les enjeux de la pandémie de covid -19 sur l activité des petites et moyennes entreprises après leur transformation d une crise sanitaire a une crise économique mondiale, qui a eu un impact négatif sur la plupart des secteurs prives, le secteur économique qui a été touche beaucoup dans tous les pays du monde ou cette épidémie s est propagée.

L'étude a conclu que le secteur des petites et moyennes entreprises doit mettre en œuvre un en sembleures de mesures incitatives qui stimuleraient l'activitié économique d'une part, et d'autre part seraient suffusantes pour relancer ce secteur en particulier et permettre aux petites et moyennes entreprises de reprendre leurs activités afin de développer l'économie nastionle

Les mots-clés : pandémie de covid-19, petites et moyennes entreprises, activité économiqué , pays arabes , pays développés, algérie.

إهداء

إلى من أهديها سلامي كلما أشرقت الشمس وكلما عم المساء، إلى من تحمل بين ثناياها كل معاني العطاء، إلى من تمنت لي الأفضل دون فناء، إلى من رسمتني أملا لا يعرف الجلاء وأعتبرتني متنفسا بعد طول مشقة وعناء، إلى الأغلى في الوجود ومن سواها يستحق كل هذا الثناء **أمي، أمي، أمي**.

إلى من أرشدني إلى نور العلم وعلمني معنى الحياة، إلى من وهب شبابه من أجلي وعمره لعيشي وراحتي، وصبره لرعايتي، وكلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى من حصد الأشواك في دربي ليممد لي طريق العلم ومعلمي في الحياة **والدي العزيز**.

إلى من آثروني على أنفسهم، وتسوى العين رؤيتهم، إلى رياحين حياتي وسندي وقوتي أختي "**سهيلة**" وإخوتي "**بلال، على، حمودي، سفيان**"، إلى كل الأهل "**عائلة غضاب**".

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وتقاسمت معهم أروع الذكريات صديقتي وأختي التي لم تنجبها أمي "**نسرين**"، إلى أصدقائي الأعزاء "**إيمان، حميدة، زازا، لطيفة**".

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى من أراد لي فشلا، أهديهم ثمرة جهدي الذي تكلل بالنجاح.

خولة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي إلى أعظم مخلوق في الوجود إلى من يعجز اللسان عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان لي سراجا منيرا إلى **أبي العزيز**.

إلى التي وهبتني الحياة وكانت سر وجودي وعلمتني معنى الصبر وعدم اليأس، والمضي نحو النجاح، إلى الشمعة الباكية حبا وحنانا **أمي الغالية** حفظها الله وأطال عمرها.

إلى الذين عشت معهم وتقاسمنا أحلى الأيام ومرها، إلى من أتمنى لهم أجمل ما في هذه الدنيا إخوتي الأعزاء: "**هشام، أنور، فلاح، آدم، إيهاب**"، وابن أخي "**صهيب**"، إلى زوجي الغالي "**هشام**".

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء خاصة " **عائلة بن فيالة وقواسمية**".

إلى من قاسمتني تعب هذا العمل صديقتي وأختي "**خولة**"، إلى كل من جمعتني معهن الحياة الجامعية والصداقة المتبادلة.

إلى كل من يحمل لي ذرة حب واحترام في قلبه.

نسرين

شكر وعرفان

عملا بقوله تعالى: "**ولئن شكرتم لأزيدنكم**"

فقبل كل شيء نحمد الله تعالى ونشكره على نعمة العقل والعلم والصبر وتوفيقه لبلوغ هذه الدرجة ونقول "**اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا**".

ومن تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهدهم وأن نعترف لهم بحقهم لقوله **صلى الله عليه وسلم** "**لايشكر الله من لا يشكر الناس**".

نتقدم بأصدق عبارات العرفان والتقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذة "**بوقفة نفيسة**"، لتفضلها بالإشراف على عملنا هذا، ولما بذلته معنا من جهد وما حبتنا به من فضلا النصح وسداد الرأي وما لمسناه منها من طيب الشمائل وحسن الرعاية، وعلى توجيهاتها القيمة وإرشاداتها وانتقادها البناء، أدامها الله للعلم فخرا وللطلبة سندا.

كما ونتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة، والأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل، وإلى كل من ساهم فيه من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

خولة، نسرين

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	توقعات المنظمات الدولية حول النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2020 (%)	**12**
02-01	معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاديات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%) لسنة 2020	**13**
03-01	مساهمة الولايات المتحدة، والصين، والإتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتصنيع، والصادرات على مستوى العالم (%) لسنة 2020	**14**
04-01	تداعيات جائحة كورونا (كوفيد -19) على التجارة الدولية لسنة 2020	**15**
05-01	حلقة وصل رئيسية في سلاسل القيمة العالمية لسنة 2021/2020	**16**
06-01	الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس 2020) (دولار للبرميل شهري) لسنة 2020	**17**
07-01	فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا (مليون عاطل) لسنة 2020	**18**
08-01	حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا (مليار دولار) لسنة 2020	**23**
09-01	تعديلات أسعار الفائدة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مارس 2020 (%)	**24**
01-03	مستوى جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية سنة 2020	**84**
02-03	الأداء الحكومي في الحد من انتشار الفيروس وتأثيره على الاقتصاد	**90**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	**40**
(02)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	**41**
(03)	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**41**
(04)	تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**42**
(05)	تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العمال	**43**
(06)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**44**
(07)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني	**73**
(08)	إجراءات دعم السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020-2021	**100**
(09)	التدابير الهيكلية ضمن مخطط برنامج الإنعاش 2020-2024 ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**102**

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé.....	II
إهداء.....	III
شكر وعرفان.....	VI
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الجداول.....	IV
فهرس المحتويات.....	IIV
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: المعالم العامة لأزمة جائحة كورونا وانعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية	6
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: عموميات حول أزمة جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والإجتماعية	8
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا	8
أولا- تعريف فيروس كورونا (كوفيد -19)	8
ثانيا- مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية	9
ثالثا- أسباب انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19)	9
المطلب الثاني:التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا	10
أولا- التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي	10
ثانيا- السياسات التي اتخذتها دول العالم لتجاوز تداعيات جائحة كورونا	19
ثالثا- التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في الدول العربية	21
رابعا- السياسات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا	23
المطلب الثالث: التداعيات والمبادرات الإجتماعية لجائحة كورونا	24
أولا- الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا	24
ثانيا- برامج ومبادرات لمواجهة الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا	25
المبحث الثاني: تأثير أزمة كوفيد -19 على قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية	27
المطلب الأول: التحديات والفرص أمام قطاع الأعمال في ظل جائحة كورونا	27
أولا- التسويق الإلكتروني	27

ثانيا- العمل عن البعد	28
ثالثا- التحول الآلي والذكاء الإصطناعي	28
االمطلب الثاني: استراتيجيات الإدارة التي تبنتها المؤسسات الاقتصادية اتجاه عمالها في ظل جائحة كورونا	29
أولا- توقع سيناريو للمشكل:"Scenario plannig"	29
ثانيا- اعتماد استراتيجية تحليل أنماط الفشل:"failure mode analysis"	29
ثالثا- تحديد خطة التواصل:"communication plan"	29
المطلب الثالث : نماذج واقعية لقطاعات أعمال مستفيدة وأخرى متضررة من أزمة كورونا	30
أولا- نماذج الواقعية لمؤسسات اقتصادية مستفيدة من أزمة كورونا	30
ثانيا- أمثلة حول أبرز المؤسسات الاقتصادية المتضررة	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
تمهيد الفصل	33
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
أولا- إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
ثانيا- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
ثالثا- التعريف المعتمد في الجزائر	43
المطلب الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها	45
أولا- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
ثانيا- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
ثالثا- آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	55
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
أولا- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
ثانيا- الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
ثالثا- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية	58
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
أولا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي	59
ثانيا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازن	59

الفهرس

ثالثا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتوطين الصناعي	60
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها	61
المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
أولا- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
ثانيا- عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها	65
أولا- المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
ثانيا- سبل علاج مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة جائحة كورونا – نماذج من دول متقدمة، دول عربية والجزائر-	70
تمهيد الفصل	71
المبحث الأول: انعكاسات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة	72
المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين	72
أولا- الآثار السلبية لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والموسطة في الصين	72
ثانيا- السياسات المتخذة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين	73
المطلب الثاني: تدعيات وباء كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا	74
أولا- أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	74
ثانيا- إجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا	77
أولا- أثر فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا	77
ثالثا- الإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	81
المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية	82
أولا- الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية	82
ثانيا- مبادرات المملكة العربية السعودية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حزم التحفيز المالي	84
ثالثا- مبادرات وإجراءات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	87
أولا- الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	87

الفهرس

ثانيا- الإجراءات المتخذة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا في الأردن	88
المطلب الثالث: تدعيات أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان	91
أولا- أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91
ثانثا- المبادرات والحوافز الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	92
المبحث الثالث: انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	94
المطلب الأول: أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر وموقعها في هذه الأزمة	94
أولا- أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر	94
ثانيا- موقع الجزائر من أزمة كورونا	94
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	95
أولا- تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب	95
ثانيا- تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد	97
ثالثا- تدابير الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	105
قائمة المراجع	109

المقدمة

عاش العالم وضعا استثنائيا بسبب الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المعروف باسم كوفيد-19، وبعد ظهوره لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر2019، وانتشاره السريع حول العالم مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتعقيدات صحية وتكاليف وقائية عالية، ومع تطوره من مستوى الداء إلى الوباء إلى الجائحة، تسارعت معه مظاهر الهلع والتوتر، وهذا هو الواقع المر الذي يعيشه العالم اليوم، والذي لا يمكننا القول عنه سوى أن هذه الجائحة أسقطت العالم في أزمة عالمية كبيرة وأكبر بكثير من سابقاتها، فهي أسوأ في شدتها من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وأسوأ من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات التي تكتسي أهمية بالغة في التنمية المستدامة، فهي تلعب دورا في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل. لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الإبتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والإستقرار الإجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية.

ومع ظهور تداعياتأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) الذي قد أثر أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لتأثيره على الاقتصاديات العالمية ككل، متقدمة، اقتصاديات الدول العربيةككل والجزائر، والتي أخذنا منها نماذج لتكون محل الدراسة، ومحاولة تقييم هذا الأثربصفة خاصة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الدول.

أولا-إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي أبرز الخطط والإجراءات المتخذة لضمان استدامة نشاطها ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف تحولت أزمة كورونا كوفيد -19 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية؟

- ماهي انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- مامدى استجابة الهيئات الفاعلة بوضع إجراءات واقتراح حلول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من تداعيات الأزمة عليها؟

ثانيا– فرضيات الدراسة :

وللإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تغيرت تدابير العزل والإغلاق من عوامل المساهمة في تحول أزمة كورونا (كوفيد –19) من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية؛
- تمثل أزمة كورونا تحديا غير مسبوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما نجم عنها من أثار مالية والاقتصادية؛
- قامت الحكومات باتخاذ إجراءات ومبادرات للتخفيف من حدة أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا– أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- تسليط الضوء على مجمل الآثار الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا؛
- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا؛
- التعرف على المخاطر والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كوفيد –19؛
- عرض أهم المبادرات والإجراءات التي انتهجتها الحكومات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النماذج المختارة.

رابعا– أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاته، إذ يعتبر العمود الفقري لاقتصاديات دول العالم. وفي ظل تفشي جائحة كورونا ستكون هذه المؤسسات في مركز الأزمة وأكثر المتضررين، ولابد من وضع الحكومة خطط تنفيذية واستراتيجية وإجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعودتها إلى نشاطها.

خامسا– منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف البحثية، اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف المعطيات وتحليل النصوص، والإستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتحليل تطورها، وتقييم وتحليل تداعيات أثر جائحة كورونا (كوفيد –19) على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نماذج من الإقتصاديات المتقدمة، العربية والجزائر.

سادسا– الدراسات السابقة:

- دراسة: ابتسام سلاطنية، شريف غياط، بعنوان: "**الآثار الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد – 19 المستجد) محليا، عربياوعالميا**"، مجلة المنهل الاقتصادية العدد01، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022/05/10. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية والإجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد –19 المستجد) على دول العالم عامة، والدول المنطقة العربية خاصة، حيث سيتم تقديم لمحة مختصرة عن ماهية جائحة كورونا وكيفية انتقالها مع استعراض جملة من البيانات والإحصائيات التي توضح عدد الإصابات والوفيات بهذه الجائحة وتوضيح تداعياتها الاقتصادية والإجتماعية عالميا وعربيا. ليتم بعد ذلك سرد السياسات والإجراءات الإحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد.وتوصلت الدراسة إلى أن تداعيات أزمة فيروس كورونا التي تزامنت مع أزمت انهيار أسعار البترول وكانت بذلك صدمة مزدوجة على اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول العربية منها، من أسوء الأزمات وأشدها تأثيرا خلال القرن الحادي والعشرون، فقد كان لها لآثار كارثية شملت مختلف النواحي الاقتصادية، المالية والإجتماعية، إضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة وإجبار نصف سكان الكرة الأرضية على ملازمة منازلهم دون القيام بأي عمل.
- دراسة: نصر الدين توات، بعنوان: "**أثر جائحة كورونا (كوفيد –19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2021/03/30. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد –19) في المنطقة العربية خلال النصف الأول من عام 2020، وهذا من خلال تحليل الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة لا سيما النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات التضخم البطالة.توصلت الدراسةإلى أن الجائحة أدت إلى آثار سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول العربية، وهذا راجع لاعتمادها الكبير على النفط والقطاع السياحي في إيراداتها، ومن أجل معالجة الإختلالات الناجمة عن الجائحة قامت بوضع مجموعة من السياسات النقدية والمالية.
- دراسة: مزيان عبد الغفور، بعنوان: "**استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد –19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر، 2021/12/31. هدفت هذه الدراسة لمناقشة استجابة السياسات في الجزائر الخاصة

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأكثر تضررا من كوفيد -19. توصلت الدراسة إلى أن تدابير السياسات الاقتصادية في الجزائر موجهة نحو دعم السيولة (مدى قصير) أكثر من دعم التعافي (للمدى الطويل). ونظرا لكون جزء كبير من هذه المؤسسات ينشط في القطاع غير الرسمي، فإن ذلك قد يحد من فعاليةسياسات دعم السيولة، لذا من الضروري لمزيج السياسات أن يتقل تدريجيا من تركز على دعم السيولة إلى نهج أكثر هيكلية للمدى الطويل.

- دراسة: أحمد حجاوي، بعنوان: "**إشكاية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر فيالعلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020/2010. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة وكيف تساهم هذه الأولى في الأخيرة، ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذكر مختلف البرامج و مخططات التنمية المحلية المستدامة، وكذلك قام بدراسة ميدانية لولاية تبسة والبحث في إمكانيات الولاية الطبيعية والبشرية والسياحية والصناعية وحصيلة البرامج وتوزيعها حسب القطاعات في الولاية. توصلت الدراسة إلى لهذه الولاية مؤهلات تؤهلها لتكون قطب استثماري خصب إلا أن التسيير الغير المدروس والإستغلال الغير العقلاني له أدى إلى تقليص وعرقلة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة.
- دراسة: نبيل جواد، بعنوان: "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كتاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع المجد، ط 01، بيروت، لبنان، 2006. هدفت هذه الدراسة إلى تناول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة للتنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة من خلال خلق فرص العمل وقدرتها الإبتكارية وكونها تمثل العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة.وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة حلول ضرورية لتدعيم قدرتها على الإستمرار والعوامل المؤثرة عليها وركزت على موضوع الإبتكار وأهميته في تطوير هذه المؤسسات.

سابعا– هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول**: المعالم العامة لأزمة جائحة كورونا وانعكاساتها على المؤسسات الإقتصادية.
- **الفصل الثاني**: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الفصل الثالث**: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة جائحة كورونا – نماذج الدول المتقدمة، العربية والجزائر –

الفصل الأول:

المعالم العامة لأزمة جائحة كورونا

وانعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية.

تمهيد:

يتعرض العالم بأسره في الوقت الحالي إلى أخصر اجتياح وبائي عرفته البشرية بفيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى إثارة حالة إنارة حالة من الخوف الشديد نتيجة فقدان السيطرة عليه وخروج مسرى الحياة عن مسارها الاقتصادية والمألوف، واتساع حالة عدم اليقين بالمستقبل، وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين تحول هذا الاجتياح ؟ إلى أزمة صحيحة ترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصايات دول العالم المتقدمة والنامية، وآثار اجتماعية خلفت الخوف، والقلق، وهذا ما أدى إلى وضع دول العالم إجراءات الإحترازيات لمواجهة جائحة كورونا، بإضافة أدت جائحة كورونا إلى إختلال حركة التجارة العالمية وإفلاس العديد من المؤسسات على مستوى العالم، وهذا ما جعل المؤسسات تضع خطة للتعافي والإستجابة بفعالية ومرونة واستمرارها ونموها بعد جائحة كورونا.

وفي هذا الفصل سنتعرف على التدعيات الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا، وأثرها على المؤسسات، وهذا من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: عموميات حول أزمة جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والإجتماعية
- **المبحث الثاني**: تأثير أزمة كوفيد -19 على قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول أزمة جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والإجتماعية

تعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) أزمة صحية عالمية، اجتاحت العالم بأسره في فترة وجيزة لذا أصبح يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية كالتالي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

يعد فيروس كورونا أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهاب الحلق، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة إلا بعض الإستثناءات، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف فيروس كورونا، مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية، وأسباب انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19).

أولا- تعريف فيروس كورونا (كوفيد -19):

من أهم التعاريف المقدمة لفيروس كورونا المستجد نجد مايلي:

فيروس كورونا (كوفيد -19) هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية (كورونا)، والإسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي: "co" هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona)و "vr" هما أول حرفين من كلمة فيروس(virus)و "D" هو أول حرف من كلمة(Disease)، ووأطلق على هطذا المرض سابقا اسم 2019Novel. وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي تسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وبعض من أنواع الزكام العادي.

كما يعرف فيروس كورونا كوفيد-19 أيضا بأنه فيروس معد ينتقل بين البشر، تبدأ أعراضه كأعراض الأنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق التنفس والسعال والصداع، تظهر أعراضه بعد 14 يوم من الإصابة به، تطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إلى الوفاة.

وأخيرا عرف فيروس كورونا (كوفيد -19) بأنه فيروس حاد وشديد يلازم ويصيب الجهاز التنفسي يكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتان التي ينتقل بشكل أساسي عن طريق القطرات والإتصال، كذلك عن طريق الإنتقال الجوي عندما يتعرض الناس إلى فترات طويلة للتركيزات العالية في الأماكن المغلقة نسبيا.

مما سبق نستخلص أن فيروس كورونا كوفيد -19 هو عبارة عن فيروس جديد قاتل وسريع الإنتشار يصيب الإنسان، باعتباره أحد الأمراض والفيروسات الخطيرة التي تهدد الصحة البشرية في كل العالم.[1]

❖ مرض كوفيد -19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة روهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحول إلى جائحة تؤثر على عديد من بلدان العالم.[2]

ثانيا– مراحل انتشار فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية:

بعد أن كانت بؤرة المرض محصورة في مدينة روهان وبعض الدول الأسيوية تحولت في مارس 2020 النقطة المحورية لفيروس من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، ومن ثمة تحول تركيز الإصابات إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت تزايد كبير وغير مسبوق في عدد الإصابات والوفيات.

أبلغ عن أكثر من 145 مليون إصابة بالكوفيد -19 في أكثر من 188 دولة و منطقة حتى تاريخ 24 أبريل 2021، تتضمن أكثر من 3.080.000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من 83.5 مليون مصاب.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تضررا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة، حيث سجلت بما يقارب 32 مليون مصاب وعدد الوفيات أكثر من 500 ألف حالة وفاة.

إن السبب الرئيسي اتساع رقعة الوباء والإنتشار الكبير لمختلف أنحاء العالم يعود بدرجة أوى إلى حركة وتنقل الأشخاص بين البلدان. فحسب منظمة الدولية فإن الفيروس ينتقل أساسا عن طريق القطيرات التنفسية والمخالطة، فكلما زادت مخالطة الأشخاص التي تظهر عليهم أعراض تنفسية كالعطس والسعال كما زاد إحتمالية إصابته بمرض كوفيد -19-.[3]

ثالثا– أسباب انتشار فيروس كورونا (كوفيد –19):

وضع علماء الفيروسات عدة أسباب لتفشي فيروس كورونا المستجد، أهمها:

1. التأخر في غلق المطارات والموانئ؛

---

[1] عائشة بن سيف، غادة لفقير، **أثر جائحة كوفيد –19 على القطاع المصرفي العربي – دراسة عينة من الدول العربية –، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020، ص ص 3-4.

[2] يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، **واقع التجارة الخاريجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة ماستر: مالية وتجارة دولية**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020، ص 45.

[3] عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **رقمنة المعلومات في المؤسسات البنكية في ظل جائحة كوفيد–19 "دراسة حالة بنك الفلاحة *والتنمية* الريفية – وكالة برج بوعريريج– ، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020، ص ص 32-33.

2. الأخذ بعين الإعتبار المصالح والاقتصاد والتجارة والاقتصاد الدوليين؛
3. التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الإحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد -19؛
4. الإحكام المسبقة وغياب الوعي الصحي لدى العامة؛
5. التغيرات المناخية والزيادة في قطع الأشجار من الغابات، وكميات النفايات المتزايدة يزيد بدوره من نسبة الإصابة بالفيروسات ونقلها إلى جسم الإنسان من خلال القوارض؛
6. التلوث وعدم النظافة من بين المسببات الأساسيات لفيروس كورونا، حيث يمكن أن ينتشر هذا الوباء في الأماكن الأكثر تلوثا والتي تكثر فيها النفايات خصوصا وأن بعض أنواع الفيروسات أو البكتيريا، والفطريات تتغذى على النفايات المنزلية.[1]

المطلب الثاني:التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا

كان لجائحة كورونا مجموعة من الآثار الاقتصادية على المستويين العالمي والعربي بشكل خاص، لذا وجب وضع العديد من الإجراءات لتفادي آثارها الوخيمة.

أولا– التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي:

رغم أن الصيني واجه بإطار عملية التصحيح الاقتصادي الهيكلي التي يتبناها، تراجعا في معدل نموه خلال العامين السابقين وانخفضت إنتاجيته بحوالي 2 في المائة عام 2019 (1)، إلا أنه لا يزال يلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي كثاني أكبر اقتصاد بعد الاقتصاد الأمريكي، وكأكبر الإقتصادات المصدرة لسلع الصناعات التحويلية التي وطدت من خلالها الصين علاقتها كشريك تجاري رئيس الدول العالم.

- **النمو الاقتصادي العالمي:**

شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤا في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهها والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلا عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.[2]

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الإقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المائة عام 2020 و3.4 % عام 2021.

مقارنة بنسبة 2.9 %عام 2019، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس: كورونا، حيث اتجه الصندوق إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا أخذا بالاعتبار تأثيرها السلبي على جانبي العرض والطلب

[1] عائشة بن سيف، غادة لفقير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020/05، ص06.

العالميين، خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الإستهلاك والإستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدها خلال فترة الكساد العالمي العظيم (1929-1939) وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

في نفس السياق، توقع البنك الدولي بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.5 % عام 2020، إلا أنها أشارت إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي ما زالت قائمة، بالتالي فإن توجهات البنك الدولي تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفشي الوباء رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصارف المركزية العالمية. من ناحية أخرى، أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2 % عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5 % مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية علما وأن المنظمة أشارت إلى بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تكون عائقا في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى ذلك تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي كردت فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي الذي يواجه حالة من عدم اليقين، وعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعلاجه، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعاته 89 النمو الاقتصادي لعام 2020، وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي. بناء على ذلك، خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي إلى 2.4 %.

الشكل رقم (01-01): توقعات المنظمات الدولية حول النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2020 (%)

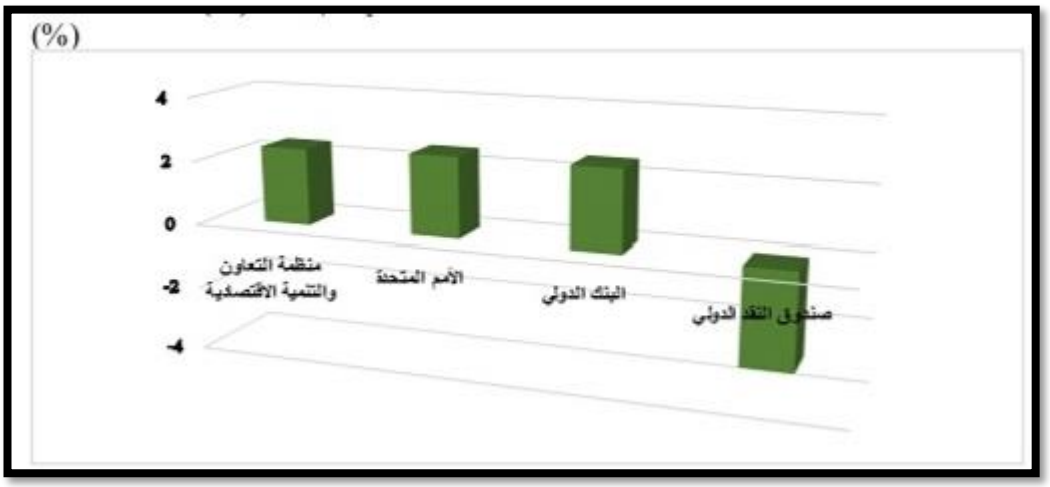

المصدر: الوليد أحمد طلحة، **التدعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020/05، ص07.

ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الاقتصاد العالمي التي أعلنها في إطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى سالب 3 % عام 2020 مع إمكانية استرداد عافيته في عام 2021 بتحقيق معدل نمو 5.8 %، يعزى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2020 نتيجة لتفشي الفيروس إلى سالب 5.9 % بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلا عن عمليات الإغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة التي تشهد أكبر معدل إصابات ووفيات في العالم. أما في منطقة اليورو فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.1 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الإستهلاك.

بالنسبة للاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9 %، في حين من المتوقع تحقيق الاقتصاد الصيني نمو ضعيف بنسبة 1.2% عام 2020، ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة.[1]

الاقتصاد الأمريكي في عام 2020 نتيجة لتفشي الفيروس إلى سالب 5.9%بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلا عن عمليات الإغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة التي تشهد أكبر معدل إصابات ووفيات في العالم، أما في منطقة اليورو فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.1 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الإستهلاك.

[1] الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

بالنسبة للاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9 %، في حين من المتوقع تحقيق الاقتصاد الصيني نمو ضعيف بنسبة 1.2 % عام 2020، ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة.

الشكل رقم (02-01): معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%) لسنة 2020

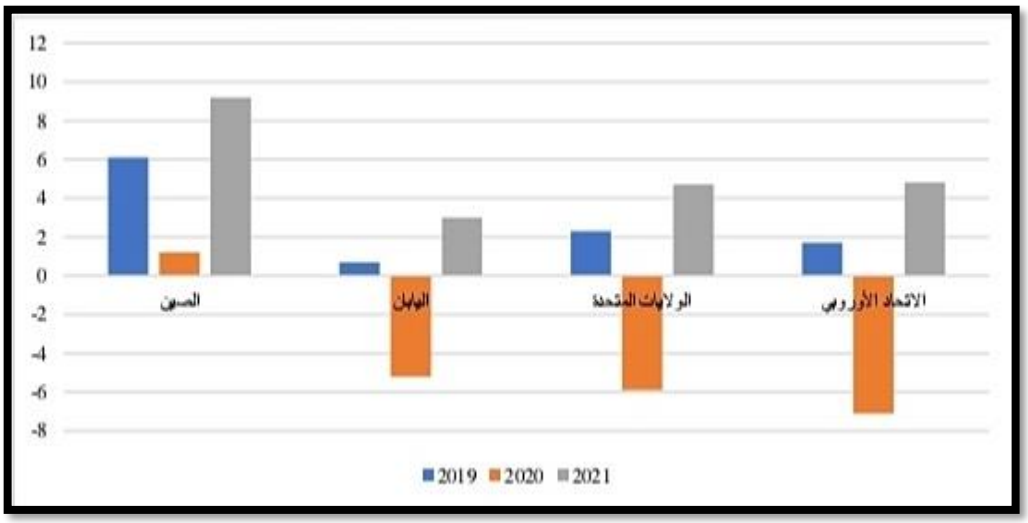

المصدر: الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص08.

- **الطلب العالمي:**

ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم انتشر إلى أكبر الاقتصادات مساهمة وأكثرها تأثيره على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والإتحاد الأوروبي الذين تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55 % من الناتج الإجمالي العالمي، وأكثر من 60 % من إجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50 % من الصادرات المصنعة حول العالم.

كذلك طال الفيروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط بالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم بما في ذلك تلك التي تعتبر خالية من تفشي الفيروس في أراضيها والتي يقع أغلبها في النصف الجنوبي للكرة الأرضية، يبطئ تفشي الفيروس الطلب العالمي كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال، الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر

الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي، كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى.

بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة من جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية العمالة، ورأس المال التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي المرض نتيجة للسياسات الإحترازية والتدابير الوقائية المتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثرا على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020.

في نفس السياق، يعتبر قطاع تصنيع السلع المعمرة (السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية، ... إلخ) من القطاعات الرئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عليه فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس، من المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم.[1]

الشكل رقم (03-01): مساهمة الولايات المتحدة، والصين، والإتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتصنيع، والصادرات على مستوى العالم (%) لسنة 2020

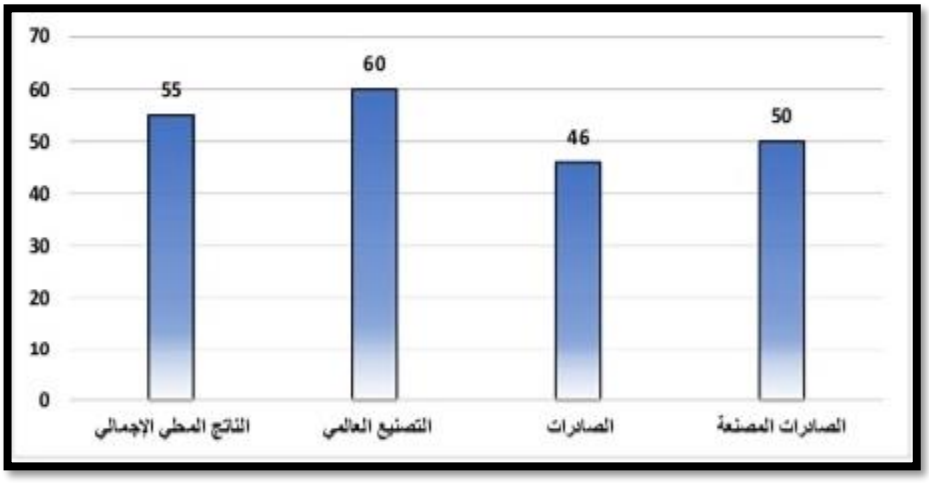

المصدر: الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص10.

[1] الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 08-09.

- **التجارة الدولية:**

لقد تلقت التجارة العالمية ضربة قوية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد –19) نتيجة الإجراءات الإحترازية الوقائية المتخذة لمواجهة الجائحة، ومنها توقع مختلف وسائل النقل التي تعتبر العمود الفقري للتجارة العالمية، والإغلاقات الكبرى التي مست المدن وتوقف العديد من خطوط الإنتاج الشيء الذي أثر على سلاسل القيمة المضافة العالمية، وفي ما يلي سنقوم بتحليل مدى تأثير التجارة الدولية وكذلك سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم (04–01): تداعيات جائحة كورونا (كوفيد –19) على التجارة الدولية لسنة 2021/2020

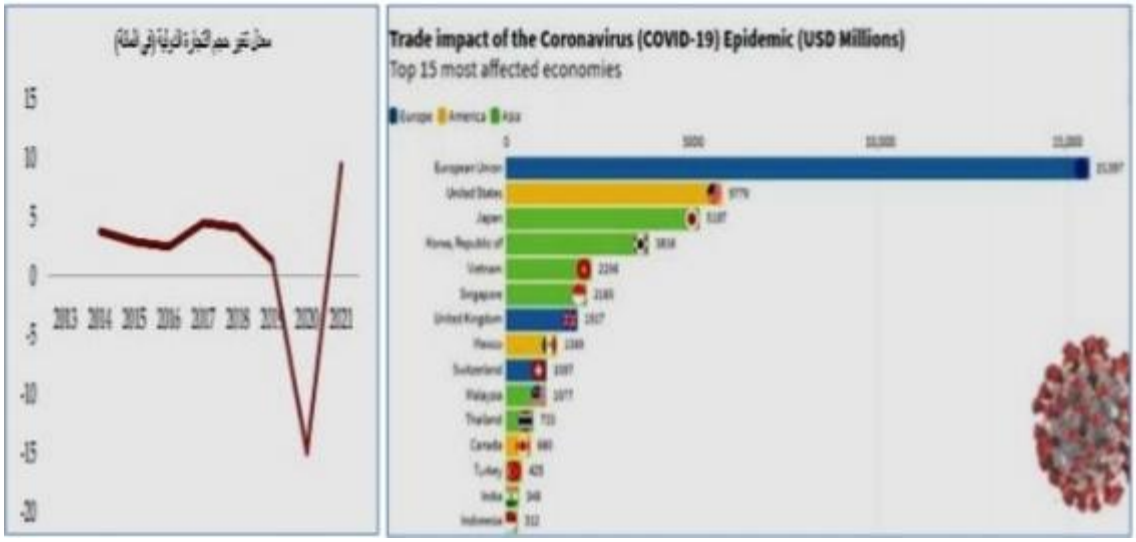

المصدر:طارق سيساوي، **تداعيات أزمة كورونا على الإقتصاد العالمي–دراسة تحليلية–، مذكرة ماستر: اقتصاد دولي**، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021/2020، ص 73.

يوضح الشكل أعلاه حجم الخسائر والضرر الناجم على جائحة كوفيد –19 في اقتصاديات الدول المرتبة وكما هو واضح في الشكل أن أكثر الدول تضررا هي الإتحاد الأوروبي 15.6 مليار دولار، الولايات المتحدة الأمريكية 5.8 مليار دولار، جمهورية كوريا الجنوبية 3.8 مليار دولار، ومقاطعة تايوان الصينية ب2.6 مليار دولار، وفيتنام 2.3 مليار دولار، وحسب الشكل أعلاه فقد توقعت منظمة التجارة العالمية أن معدل التجارة الخارجية من السلع قد تراجع ما بين 13% و 32% وهذا ناتج كما هو معروف عن الإجراءات الإقفال وتوقيف حركة النقل العالمية والتي انعكست مباشرة علة معدلات التجارة العالمية، والتي انعكست مباشرة عن معدلات التجارة العالمية، في حين تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تتعافى التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21% و 24% في عام 2021 شريطة تبني السياسات الملائمة لدعم التجارة الدولية، والتغلب على التحديات التي تواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف، والسيطرة على معدلات تفشي المرض. ويشير الشكل التالي إلى سلاسل القيمة العالمية.[1]

[1]طارق سيساوي، **تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي–دراسة تحليلية–، مذكرة ماستر: اقتصاد دولي**، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021/2020، ص 73.

الشكل رقم (05-01): حلقة وصل رئيسية في سلاسل القيمة العالميةلسنة 2021/2020

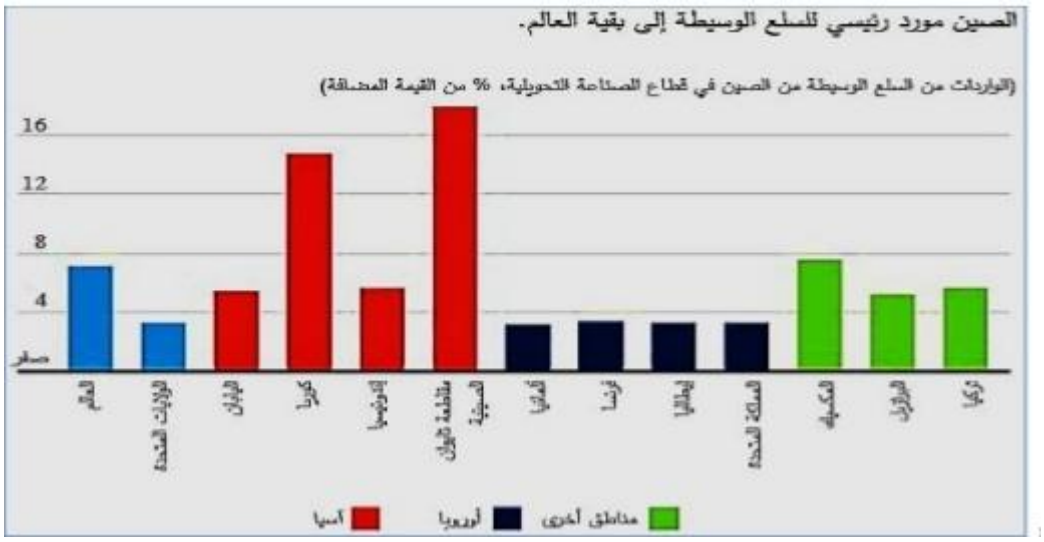

المصدر: طارق سيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

تسببت جائحة كورونا في أحداث صدمة في جانبي العرض والطلب وتزايد عدم اليقين وتراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين والذين تزامن مع حالات إغلاق جزئي واسعة النطاق عالميا وإجراءات الحجر الصحي وتقييد حركة الأفراد مما أدى إلى تأثير سلبا على النمو الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي، الذي بدوره يؤثر سلبا على عمليات سلاسل القيمة العالمية بأكمله وخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال بإستثناء الطلب على الأجهزة الطبية، وحسب الشكل أعلاه فإن الصين وفي والوصول أزمة جائحة كورونا أوجها قد كانت هي المورد الرئيسي لمجموعة كبيرة من السلع حيث توجهت أنظار العالم جميعا إلى الصين حيث لعبت دور حلقة وصل في سلاسل القيمة العالمية، بحيث لم تتوقف عجلة التصنيع لديها رغم تأثرها الشديد بالأزمة كسائر الدول إلا أنها وصلت إمداد العالم جميعا بالسلع خاصة المواد الطبية ووسائل الحماية والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد -19).

- **سوق النفط العالمي:**

في هذه الجزئية سيتم تناول الآثار التي تركها فيروس كورونا على سوق النفط العالمي من خلال تسليط الضوء على جانبي الطلب والعرض للسوق فضلا عن البنية التحتية لقطاع النفط المتمثلة في نقل البترول التي طالتها تداعيات تفشي كورونا.

قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضا في عام 2019 لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. في أعقاب إنتشار فيروس كورونا، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين.

كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط، بناء عليه من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط 99.73 مليون برميل في اليوم في عام 2020.[1]

من جانب آخر، تم تعديل توقعات الزيادة في مستويات المعروض النفطي العالمي في عام 2020 بمقدار 0.09 مليون برميل يوميا ليصل إلى حوالي 1.99 مليون برميل يومية، الجدير بالذكر، أنا لمنظمة قامت بمراجعة الإنتاج بالزيادة في كل من روسيا، وتايلاند، وأندونيسيا، وغمان، في حين تم تعديل الإنتاج بالنقصان في الولايات المتحدة، والصين، والمكسيك، وكولومبيا، والنرويج، وأذربيجان، وماليزيا. أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي تأثرت سلبية بتفشي الوباء لاسيما وقود الطائرات نتيجة للإضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين.

كما تأثر صافي إيرادات التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا من ناحية أخرى، تأثر قطاع النقل النفطي سلبيا بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الإضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن.

الشكل رقم (06-01): الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس 2020) دولار للبرميل شهري) لسنة 2020

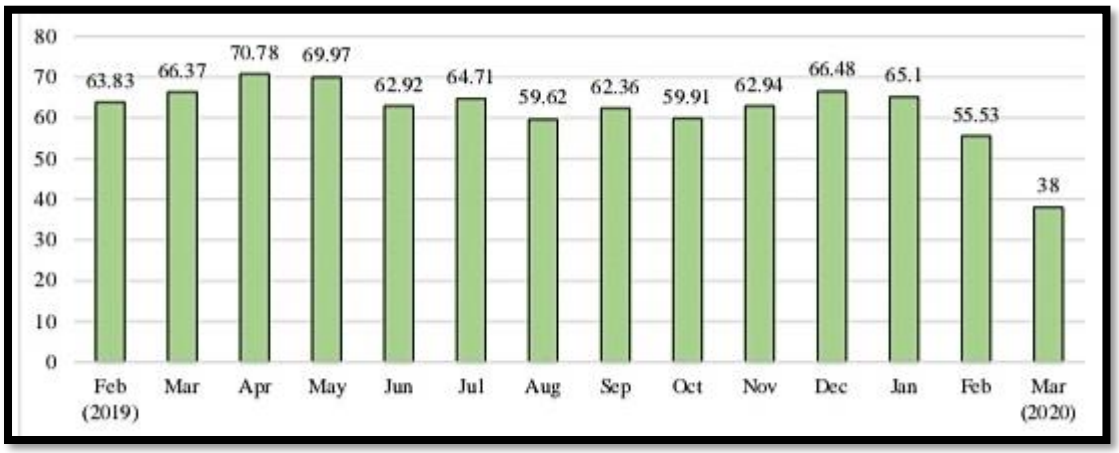

المصدر: الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[1] الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- **سوق العمل:**

تأثرت القوى العاملة في قطاعي السياحة والنقل باعتبارهما أكثر القطاعات تضررا من تفشي الفيروس،غير أن الأثر إمتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقة بالتدابير الإحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المحال التجارية، ومناطق التسوق، والأماكن الترفيهية، علما بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة فعليه، فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجورا ضئيلة، فضلا عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة.

في المقابل، سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبية خلال الأجلين القصير والمتوسط، نظرا لوجود بدائل أخرى للتواصل، مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامنا مع إعلان الدول الحجر الصحي.

في هذا السياق، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان ما يصل إلى 25 مليون وظيفة في العالم. استندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات، الأولى متفائلة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى 5.3 مليون عاطل، في حين تشير الفرضية الثانية غير المتفائلة إلى فقدان 24.7 مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة، أما الفرضية المعتدلة فتتوقع أن يصل عدد الوظائف المفقودة إلى 13 مليون وظيفة.[1]

الشكل رقم (07-01): فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا (مليون عاطل) لسنة 2020

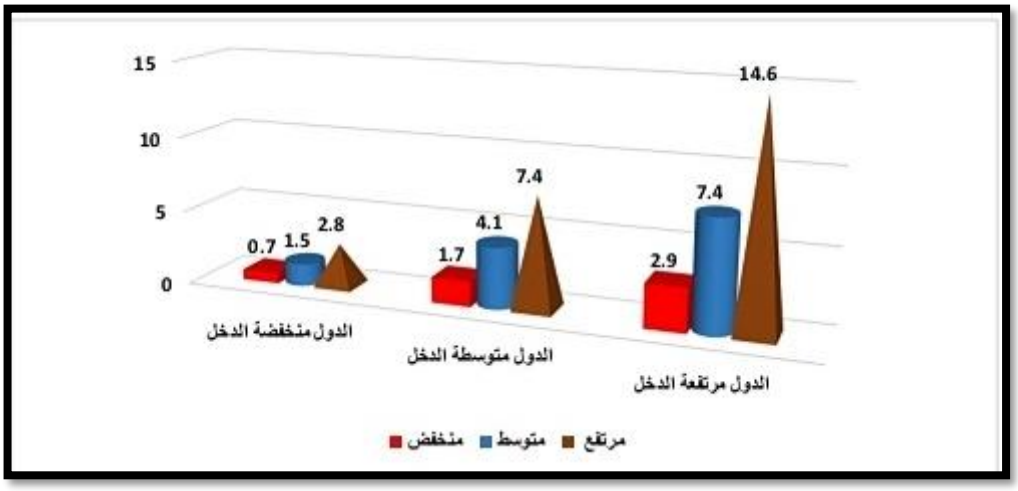

المصدر: الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[1] الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ثانيا– السياسات التي اتخذتها دول العالم لتجاوز تداعيات جائحة كورونا:

شكلت هذه الجائحة أمرا غير مسبوق في الاقتصاد الحديث طبيعتها أو مظاهرها و أعراضها أو أسبابها وأثارها، لذا فإن الدول أو المؤسسات شعرت بصدمة التي سرعان ما تحولت إلى مبادرات وأساليب ومناهج وسياسات في طرق التعامل مع الوباء وما تمخض عنه اقتصاديا و إجتماعيا وسياسيا.

وتنوعت منهجية التعامل مع الآثار الاقتصادية والإجتماعية لهذا الأزمة، فيما يأتي بعض الخطوات و الإجراءات والسياسات التي قامت بها الدول لعلاج أو تخفيف أو الحد من الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا:

- **قيود على عمليات التصدير:**

وضعت الدول قيودا عديدة على عمليات تصدير سلع إستراتيجية متعلقة بالدواء والغذاء إلى الخارج، وقامت بفرض سيطرتها على عمليات توريد بعض السلع و الأدوات المتعلقة بالغذاء و الدواء والمستلزمات الطبية.[1]

ساهم الطلب المتزايد على هذه السلع بحدوث نقص حاد في الأدوات والمستلزمات الطبية والأدوية وبعض المواد الغذائية مما اضطر الجهات المختصة بالدول لتقيد تصديرا الأدوات الطبية بل ومنعت بيعها إلى أي جهة خارجية وقيدت التعامل بها داخليا من خلال الجهات الحكومية المختصة.

- **ضخ السيولة في الأسواق:**

عملت البنوك المركزية على ضخ السيولة في الأسواق بهدف تحريك الطلب وتعزيز حركة الأسواق، فمع شيوع أجواء اليقين وحالة الإغلاق التي عانت منها الأسواق قل طلب على الاستهلاك وعانت الأسواق من تصريف المعروض فيها فكانت سياسة البنوك المركزية المالية والنقدية قائمة على ضخ السيولة النقدية في الأسواق عبر سلسة من القرارات منها تقليل الاحتياط الإلزامي للبنوك لدى البنك المركزي، وكذلك فك القيود على الإقراض للأفراد والمؤسسات.

واضطرت دول للاستعانة بالصناديق الدولية لتوفير السيولة، وقد أعلن صندوق النقد الدولي في نيسان أنه استجاب لهذا الإحتياج بإنشاء تسهيل جديد اسم خط السيولة قصيرة الأجل، ويتيح هذا التسهيل الجديد خط إئتمان موثوق جديد و"خط السيولة قصيرة الأجل" مصمم لتلبية أي إحتياج خاص إحتمالي خاص إحتمالي ومتوسط الحجم القصير والأجل في ميزان المدفوعات ينعكس تأثيره في شكل مضغوط على حساب الرأسمالي عقب الصدمات

[1] أحمد فايز الهرش، **أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد –19**، مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد، العدد 02، الجزائر،2020، ص 130.

الخارجية، وأشار البنك إلى أنه يمكن إستخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في الأزمة الحالية توجيه إلى الإحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الإجتماعي بدلا من خدمة الديون (أكاموتر، 2020).

- **تقديم دعم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

نظرا لتراجع إيرادات المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وعدم توفر السيولة لها، تمكنها من ممارسة أعمالها ودفع أجور عمالها.[1] وهذا ما جعلا حكومات تتخذ عدة إجراءات لدعم المؤسسات تتمثل هذه الأخيرة في توفير قروض ميسرة بفائدة منخفضة، وفي المسار الثاني قدمت لها تشريعات قانونية مؤقتة تتيح لها الدفع جزء من رواتب موظفيها على أن تتحمل الدولة الجزء الآخر من هذه الرواتب، والمسار الثالث يسرت الدولة لهذه المؤسسات الحصول على قروض بنكية لتيسر أعمالها، وفي مسار رابع سمحت لها بالتوقف مؤقتا على أن تتولى صناديق الضمان الإجتماعية دفع أجور موظفيها إلى حين إستعادة عافيتها بعد أشهر وإستئناف نشاطها إقتصادي.

- **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:**

تمثل في قيام الحكومات بإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، وتوجيه الإنفاق الإجتماعي ودعم الإقتصاد، وأحدثت الحكومات مناقلات في بنود الميزانية بتأجيل بعض بنودها وإلغاء أخرى وتخفيض النفقات العامة على بعض القطاعات. هدفت الدول من ذلك إلى تعزيز السيولة في الأسواق ودعم الطلب عبر سلسلة من الإعانات الحكومية كما قامت الدول بتأجيل بعض بنود الميزانية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.

وضعت الدول نصب أعينها توجيه الإنفاق الحكومي للقطاعات ذات الأهمية من صحة وغذاء، كما قامت بدعم بعض المراكز البحثية العلمية والمشافي الجامعية لإنتاج أدوية ولقاحات، كما وجهت إنفاقها لتوفير الأدوات الطبية ومستلزماتها عبر دعم العديد من المصانع والجهات المختصة بذلك،كما قامت دول بإنشاء مشافي ميدانية سريعة وكذلك أماكن لحجر المصابين ومخالطيهم بهدف الحد من انتشار المرض.

هدفت الدول من ذلك تعزيز السيولة في الأسواق ودعم الطلب عبر سلسلة من الإعانات الحكومية كما قامت الدول بتأجيل بعض بنود الميزانية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.[2]

[1] أحمد فايز الهرش، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] احمد فايز الهرش، مرجع سبق ذكره، ص 132.

- **البنك الدولي:**

البنك الدولي يقول إنه يوفر تمويلات عاجلة قدرها 12 مليار دولار لمساعدة الدول النامية على تحسين الخدمات الصحية ومراقبة الأمراض وتوفير الإمدادات الطبية ورأس المال العامل للشركات، فيما خصص صندوق النقد مليار دولار في شكل تمويلات لأعضائه.[1]

- برلمان ألمانيا يقر خطة اقتصادية ضخمة لمكافحة تداعيات جائحة كورونا تتمثل في نقاط التالية:
  - ستقدم الحكومة الفدرالية للمؤسسات الصغيرة مساعدات قدرها 50 مليار يورو.
  - يمكن إن تتدخل الدولة إذا لزم الأمر، بالاستحواذ الجزئي أو الكلي على المؤسسات التي ستواجه تعثرا بسبب الأزمة.
- تتضمن الخطة أيضا 3,5 مليار يورو من الدعم الفوري للنظام الصحي بالإضافة إلى 55 مليارا يمكن أن تستخدم بحرية بناء على الحاجات لمكافحة الوباء، تبنى البرلمان الألماني 25 مارس خطة تدابير شاملة بقيمة 1100 مليار يورو ستسمح لأول قوة اقتصادية في أوروبا بمواجهة تبعات وباء كورونا، المستجد على اقتصادها. أقرت الحكومة اليابانية أكبر حزمة تحفيز اقتصادي في تاريخها الإطلاق، بقيمة 10 تريليونا تين (990,2 مليار دولار)، وذلك في محاولة لحماية ثالث أكبر اقتصاد في العالم من تبعات أزمة فيروس كورونا، وتهدف التدابير بصورة رئيسية إلى دعم الأسر والمؤسسات الصغيرة الحزم التحفيزية التي أقرتها أمريكا تتمثل فيما يلي:
  - تخصيص300 مليار دولار للمؤسسات الصغيرة و200 مليار دولار للمؤسسات الطيران ومؤسسات في قطاعات أخرى.
  - يشمل تدابير الإنعاش الإقتصادي، وتقديم مساعدات مباشرة للأميركيين تصل إلى 1200 دولار لكل شخص بالغ.
  - إعفاء الطلاب من القروض والفوائد لمدة 60 يوما.
  - المقترح توزيع أموال على دفعتين لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة توزيع 250 مليار دولار إبتداءا من 6 أبريل و250 مليار دولار أخرى إعتبارا من 18 مايو.[2]

[1] غرفة أبوظبي، **الآثار الاقتصادية لـ "كوفيد–"19 التحديات وآفاق المستقبل**، أبوظبي، الإمارات، 2020، ص 13.

[2] غرفة أبوظبي، نفس المرجع، ص 14.

ثالثا– التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في الدول العربية:

- أدى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط، وازداد هذا الإنخفاض حدة نتيجة لحرب أسعار النفط، مما أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات النفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريبا في الفترة يناير إلى منتصف مارس 2020 إذا بقيت أسعار النفط، على حالها ستخسر550 مليون دولار تقريبا كل يوم والأرباح التي تجنبها الدول المستوردة للنفط في المنطقة ضئيلة مقارنة بالدول المصدرة.
- بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية، ما يقل عن 42 مليار دولار مع اتساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة العربية.[1]
- في الفترة بين يناير ومنتصف مارس 2020 سجلت المؤسسات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، وتعادل الخسائر في ثروة هذه المؤسسات نسبة 8% من إجمالي ثروة المنطقة.
- قد تتقلص في الطبقة المتوسطة فالمنطقة العربية أكثر فأكثر، مما سيرتفع معدل البطالة مما قد يدفع 8,3مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر،ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الإقتصادي الناجم على وباء كورونا سلبا. على الأجور وتدفق التحويلات، وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع الغير نظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الإجتماعية والأمن والتأمين عن البطالة.[2]
- أشار تقرير منظمة العمل الدولية، أزمة وباء فيروس كورونا المستجد سيؤدي إلى إلغاء (6.7)% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي خسارة (195) مليون شخص وظيفة بدوام كامل، من بينها (5) ملاين في الدول العربية.[3]

---

[1] فتحية رمضان وادي، **الإقتصاد العالمي في زمن الكورونا دراسة تحليلية خاصة بالإقتصاد العالمي لسنة 2019–2020**، مجلة كليات التربية، العدد 21، 2019-2020، الجزائر، ص ص418-419.

[2] فتحية رمضان وادي، مرجع سبق ذكره، ص149.

[3] رضوان محمود المجالي، **الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي "دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2022، ص 217.

رابعا– السياسات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا:

1) **على مستوى الحكومات:** بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا 180 مليار دولار أمريكي (9,6من الناتج العربي الإجمالي)، [1]حيث قامت العديد من البلدان بتقديم تحفيزات مالية موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص .

الشكل رقم (08–01): حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا (مليار دولار) لسنة 2021

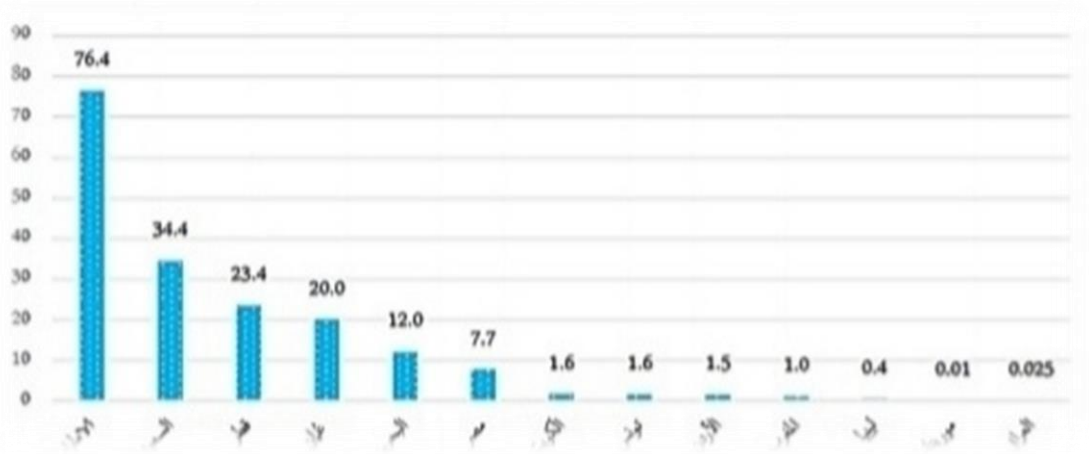

المصدر: نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد –19) على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية المعاصرة، العدد 01، الجزائر،10-03-2021، ص92.

نلاحظ من الشكل السابق أن أغلب الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية المقدمة في المنطقة العربية كانت من قبل الدول المصدرة للبترول (أغلبها دول مجلس التعاون الخليجي) بإجمالي 168,42 مليار دولار ما يمثل 93,56%من مجموع الحزم المقدمة، حيث كانت هذه الدول الأكثرعرضة لتداعيات الفيروس بسبب الإنخفاض الكبير لأسعار البترول من جهة ومن جهة ثانية تمتاز هذه الدول بموفورات مالية معتبرة تسمح لها بتغطية المخاطر الناتجة عن الفيروس مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

2) **على مستوى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية:**

قامت غالبية البنوك بتبني سياسات نقدية توسعية، فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة النقد العربي بالسعودية بخفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء المعاكس من 1,25%إلى 0,50%، كما أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب لجميع البنوك من 14%

[1] نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد –19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية المعاصرة، العدد 01، الجزائر،10-03-2021، ص92.

إلى 7%، وقام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم من 2.75% إلى 1.5%.وهو المستوى الأدنى تاريخيا (طلحة 2020، الصفحات 31-33).

شكل رقم (09-01): تعديلات أسعار الفائدة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مارس 2020 (%)

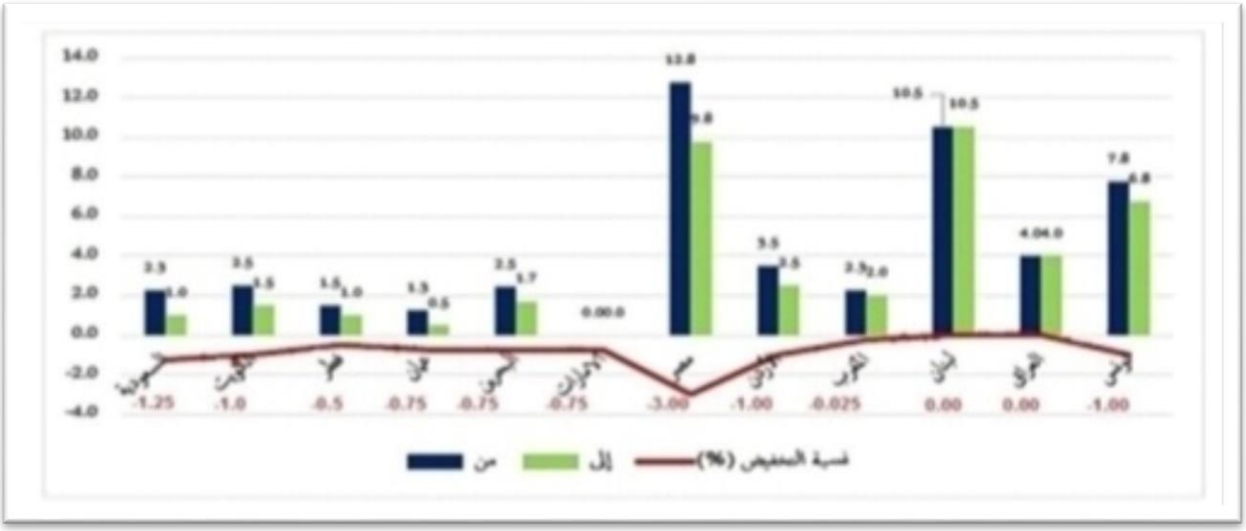

المصدر: نصر الدين توات، مرجع سبق ذكره، ص 93.

نلاحظ من الشكل رقم (09-01) السابق أن العديد من البنوك المركزية العربية قامت بتعديل أسعار الفائدة من أجل تخفيض تكلف الإقراض. حيث قامت مصر بأكبر تخفيض بواقع 3.00% تليها السعودية ب1.25% ثم الكويت والأردن وتونس بواقع 1.00 %.والهدف من هذا التخفيض هو دعم النشاط الاقتصادي بغية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإستثمارات للمحافظة على الإستقرار النقدي والمالي في المنطقة العربية.[1]

المطلب الثالث: التداعيات والمبادرات الإجتماعية لجائحة كورونا

سنحاول في هذا المطلب تناول الآثار الإجتماعية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، والمبادرات المتبعة لمواجهة هذه الآثار.

أولا- الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا:

تمثلت آثار جائحة كورونا فيما يلي:

[1] نصر الدين توات، مرجع سبق ذكره، ص93.

1. انتشار البطالة، وارتفاع حصيلة الفقر؛
2. ارتفاع الأسعار وغلاء السلع، والمشاكل الزوجية؛
3. إغلاق دورة العبادة، والتباعد الإجتماعي.؛
4. تنمية العلاقات الإجتماعية، والتضامن الاجتماعي؛[1]
5. تعزيز التقارب الأسري؛
6. ارتفاع معدلات العنف المنزلي في الكثير من الأسر في دول المتعددة. وازدادت معدلات الطلاق وفرضت من الأعباء على الأسر بعد إنغلاق الحضانات والمدارس والجامعات والعمل من المنزل، شهدت مدينة شيأنإرتفاعا غير مسبوق في طلبات إعادة فتح مكاتب تسجيل الزواج؛
7. وصلت نسبة الضحايا إعتداءات العنف المنزلي المتزايدة 40% بين العاملات في الصفوف الأولى في أستراليا وبالتحديد مقاطعة جنوب ويلز.[2]

ثانيا– برامج ومبادرات لمواجهة الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا:

تعددت البرامج والمبادرات لمواجهة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، ويمكن استخلاصها فيما يلي:

1. فرض حظر التجول الكلي أو الجزئي، وذلك وفقا لحدة انتشار المرض؛
2. الدول ذات الاقتصاديات القوية عبأت ميزانيات هائلة لتقديم المساعدات المالية لأسر المتضررة قصد مساعدتها لضمان الحد الأدنى من حاجياتها، والحفاظ على المستوى الأدنى من الإستهلاك يجنب الدورة الاقتصادية الشلل التام؛
3. قررت العديد من الدول إغلاق دور العبادة وتعليق الصلاة والخدمات داخلها، ومنها السعودية وتونس والأردن والكويت والإمارات، وفلسطين أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس إغلاق المصليات المسقوفة داخل المسجد الأقصى كإجراء وقائي كإجراء وقائي لمنع انتشار فيروس كورونا، وأوقفت السعودية الصلاة في كافة المساجد باستثناء المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة للحد من انتشار الفيروس؛
4. التباعد الاجتماعي الإبتعاد عن العائلة الممتدة وعن الأهل والأصدقاء والأحباب وزملاء الوظيفة؛[3]

[1] إبتسام سلاطنية، شريف غياط، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد – 19 المستجد) محليا، وعربيا وعالميا**، مجلة المنهل الإقتصادي، العدد01، الجزائر، ماي 2020، ص 95.

[2] علي سعدي عبد الزهرة جبير، **الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا** ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد01، العراق، 2021، ص 31.

[3] علي سعد عبد الزهرة الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 40.

5. تجميد مشاريع المشاريع العائلية من الخطوبة والزواج والسفريات وغيرها؛
6. تجميد كل جميع المناسبات حتى حضور جنائز الأقربون من الأهل والأصحاب التي كان لها الأثر الواضح في عملية التواصل الاجتماعي؛
7. تطبيق قوانين والأنظمة صارمة التي من شأنها وقف انتشار فيروس كورونا بطريقة صحيحة، كالتباعد الإجتماعي الذي فرض ضرورة وجود مسافة بين الأشخاص لا تقل عن 6 أقدام لتجنب العدوى؛
8. منع استخدام العديد من الوسائل الإجتماعية كالنقل العام والأماكن العامة.

المبحث الثاني: تأثير أزمة كوفيد –19 على قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية

في هذا المبحث تطرقنا إلى ثلاثة مطلب حيث تناولنا في المطلب الأول إستراتيجية الإدارة التي تبنتها المؤسسات في حين تطرقنا إلى المطلب الثاني يتمحور حول إستخدام تكنولوجيا لتجنب الإتصال البشري في ظل جائحة كورنا، أما المطالب الثالث يتمثل في نماذج واقعية على المؤسسة التي لم تتوقف في جائحة كرونا، وأمثلة حول المؤسسات العالمية المتضررة.

المطلب الأول: التحديات والفرص أمام قطاع الأعمال في ظل جائحة كورونا

كان ظهور جائحة كورونا في زمن تصاعد فيه دور التكنولوجيا والمعلومات وتقنية الحواسيب، وعلت فيه مراتب مشاريع المؤسسات المعلوماتية وأبحاثها ومنتجاتها إلى رأس الهرم العالمي في الإمكانيات والتأثير والدور الاقتصادي والعلمي.

أولا– التسويق الإلكتروني:

في أواخر عام 2002 أدى إنتشار مرض السارس إلى نمو هائل لمنصات التسويق الإلكتروني عبر العمليات التجارية بين المؤسسات ومن بين المؤسسات إلى المستهلكين وقد ساهم هذا التطور في نمو التجارة الإلكترونية وتطوير أساليبها.

اليوم يتكرر نفس الأمر، بعد إجتياح فيروس كورونا للعالم،حيث تسارع نمو منصات التسوق عبر الإنترفيفي العديد من الدول العالم ووفرت هذه المنصات المنتجات الضرورية التي يحتاجها المواطنون وهكذا يتمكن الشخص من الشراء حاجياته عبر منصات التجارة الإلكترونية ويستلم حاجياته دون أن يغادر بيته وذلك عبر روبوتات متطورة تستخدمها هذه المنصات في توصيل المواد إلى الزبائن بدقة.

وتسعى العديد من المؤسسات التسوق عبر الأنترنت إلى بناء نظام لوجستي قوي يساعد في عمليات التوصيل خاصة في ظل الظروف الصحية الإستثنائية، ذلك أن تسليم البضاعة بالطرق التقليدية يشكل خطرا على الزبناء في ظل جائحة كورونا.[1]

نظرا لهذه الوضعية فإن عمالقة التجارة الإلكترونية الصينية تعمل بشكل مكثف على تطوير نظام الروبوتات يستخدم في عمليات تسليم البضاعة لكن في ظل محدودة هذه الوسيلة، وقبل أن تصبح خدمات تسليم بالروبوت، قامت مؤسسات التوصيل بوضع بروتوكولات واضحة لحماية الزبناء في هذا الصدد أطلق تطبيق التسليم المعروف في الصين بـ Meituan، هذا التطبيق في إستخدام المركبات المستقلة لإرسال طلبات البقالة إلى العملاء في منطق Shungi في العاصمة بكين، وتتطلع المؤسسات إلى إطلاق خدمات التسليم روبوت مماثلة في أحياء أخرى في العاصمة. ويهدف

[1] **الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا مارس 2020**، للسنة الدراسية 2023/2022، بتاريخ 2021/11/30، ساعة 10:13، https://www.noor book.com.

المشروع إلى تقليل مخاطر العدوى المحتملة التي يسببها الإتصال البشري وتلبية إحتياجات الإتصال البشري وتلبية إحتياجات العملاء في هذا وقت الحال.

ثانيا– العمل عن البعد:

وفرت التكنولوجيا خاصية العمل عن البعد وساهمت في مرونة هذا العمل وتسهيله حيث طلبت العديد من المؤسسات من موظفيها العمل من المنزل.

ويتم العمل عن بعد من خلال التقنيات الرقمية المتطورة بما في ذلك الشبكات الخاصة الإفتراضية والتكنولوجيا السحابية وأدوات التعاون في عمل وحتى تقنيات التعرف على الوجه التي تمكن الشخص من الظهور أمام خلفية افتراضية للحفاظ على الخصوصية من المنزل.

وبالرغم من أن سياسة العمل من المنزل تسهم في التخفيف من إنتشار فيروس كورونا، إلا أن العمل عن بعد يواجه تحديات يعانى منها أصحاب العمل والموظفين على حد سواء، حيث تبرز إشكاليات عديدة منها أمن المعلومات والخصوصية والدعم التقني في الوقت المناسب في حالة مواجهة مشكلات كبيرة، يمكن أن يؤدي العمل عن بعد إلى تعقيد قضايا قانون العمل، مثل تلك المرتبطة بتوفير بيئة عمل أمنة إضافة إلى إشكاليات تتعلق بنظام الضريبة على الدخل.

قد يعاني الموظفون من الوحدة وعدم التوازن بين العمل والحياة، إذ أصبح العمل عن بعد أكثر شيوعا بعد جائحة كورونا، كما قد يقرر أصحاب العمل مجموعة إجراءات منها خفض تكاليف الإيجار وتوظيف أشخاص من مناطق ذات تكاليف عمل أرخص. يجب تحديث القوانين واللوائح لاستيعاب العمل عن بعد ويجب إجراء المزيد من الدراسات القانونية والاقتصادية وحتى النفسية الفهم تأثير العمل عن بعد على الناس.[1]

ثالثا– التحول الآلي والذكاء الإصطناعي:

يتمثل في خلق مرونة على المدى الطويل، توقع التحليل أن نشهد المزيد من التحول اللآلي والذكاء الإصطناعي داخل سلاسل التوريد وتقلل هذه التقنيات من التدخل اليدوي وعمليات التسليم، وتحد من مخاطر انتقال العدوى والاعتماد على البشر للعمل وجها لوجه، كما يمكنها أيضا تمكين الإنتاج من التقلص إستجابة للطلب المفاجئ. وربما أدت التدخلات الحكومية إلى تسريع هذا الإتجاه عن غير قصد، وتمثل الحوافز المالية للعديد من البلدان أكبر تجربة على نطاق واسع في الدخل الأساس الشامل حتى الآن. ومن الواضح أن هذه الأزمة سوف تؤدي إلى الكثير من الممارسات القديمة، ولكن أكثر مما نعتقد بكثير سوف يستمر، وسوف نرغب دائما في السفر، وتناول الطعام، وفي التسلية، فقط لا تتوقع عدم تغير أي من هذه نفس العلامات التجارية التي اعتدنا عليها.

[1] الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا مارس 2020، نفس المرجع، دون صفحة.

المطلب الثاني: استراتيجيات الإدارة التي تبنتها المؤسسات الاقتصادية اتجاه عمالها في ظل جائحة كورونا

المؤسسات تسعى جاهدة إلى تبني استراتيجية إدارة ناجحة للحفاظ على سلامة عمالها، واحتواء انتشار فيروس كورونا ومواصلة العمل في ظل الوضع الحالي وحتى تمر الأزمة بأقل خسائر ممكنة، وذلك من خلال:

أولا– توقع سيناريو للمشكل"Scenario plannig":

حيث تتمثل هذه الخطوة في اكتساب البصيرة الإستراتيجية المعتمدة على أكثر من رؤية واحدة ووفقا لوجهات نضر متعددة وتحد عدة تنبؤات متدرجة من السيئ للأسوء، ثم تحويلها لقرارات يتم، تطبيقها مستقبلا، ويجب أن يأخذ في الإعتبار مختلف التقلبات و المنعطفات التي تحدث في بيئة العمل الداخلية والخارجية مع مرور الوقت. كما يجب مدى نجاح أو فشل الخيارات المتاحة مثل: التغير في مستوي الطلب، مدى توفر سلاسل التوريد، ومقدار المنافسة المتوقعة، إضافة الناجح على ذلك ال scenario plannig التي استخدمتها شركة رويال داتش /شل لتوقع انخفاض أسعار النفط في عام 1986.

ثانيا– اعتماد استراتيجية تحليل أنماط الفشل "failure mode analysis":

ويعتمد على التحليل ودراسة جميع الإخفاقات المحتملة وما يترب عليها من آثار وعواقب بداية من أسوء احتمال إلى الأقل سواء ومدى تقبل احتمالية الفشل وكيفية التعامل معها لحلها أو على الأقل الطلب، مدى توفر سلاسل التوريد، ومقدار المنافسة المتوقعة، إضافة إلى التغيرات التكنولوجيا والبيئة وكمثال ناجح على ذلك scenario planning التي استخدمتها شركة رويال داتش/شل لتوقع انخفاض أسعار النفط في عام 1986م.

ثالثا– تحديد خطة التواصل "communication plan":

يعتمد جزء كبير في التعامل مع الوضع الحالي و الإنتشار المتزايد لفيروس كورونا على التواصل، وينقسم التواصل إلى قسمين داخلي وخارجي. الجزء الداخلي يختص بالعمال والموظفين حيث يسمح التواصل معهم بتحديد وتوزيع المهام على كل فرد في الشركة ونشر المعلومات بفعالية من خلال قناة سهلة وسلسلة الإستخدام، أما الجزء الخارجي فيعني به العملاء الذين ستحتاج المؤسسة دون شك إلى التواصل معهم لإبلاغهم بكل المستجدات سواء فيما يخص المبيعات، التسليم أو أي تغيرات أخرى.

و مع أنه لا يوجد قواعد معنية للتغلب على أزمة فيروس كورونا، إلا أن المؤسسات وأصحاب العمال عليهم بتبني فكر إبداعي وجديد والتعامل بذكاء، ومن بين النصائح التي يمكن تطبيقها:

– بناء تجربة إيجابية مع العميل، فقد لا يمكنك الحصول على العملاء جدد في الوقت الراهن ولكن من المهم الحفاظ على تجربة إيجابية مع العملاء الحاليين وجعلهم أكثر وفاء لعلامتك. التجارية وذلك بالتركيز على الخدمة العملاء.

– الإستفادة القصوى من منصات التواصل على الأنترنت وجعلها همزة الوصل بين الشركة وعملائها سواء للتواصل أو طلب منتج أو خدمة تقدمها الشركة.

– محاولة تقليل تكاليف المؤسسة دون اللجوء إلى تصريف العمالة أو تقليصها.[1]

المطلب الثالث : نماذج واقعية لقطاعات أعمال مستفيدة وأخرى متضررة من أزمة كورونا

في هذا المطلب سنتطرق إلى بعض نماذج قطاعات الأعمال المستفيدة والمتضررة من أزمة كورونا، ونستعرضها كالتالي:

أولا– نماذج الواقعية لمؤسسات اقتصادية مستفيدة من أزمة كورونا:

تمثلت في:

- مؤسسة (zoom) للإتصالات والتواصل عبر الفيديو، التي حققت نموا متسارعا في زمن كورونا بسبب إحتياج المدراء والموظفين والعقد الإجتماعات من المنازل دون الإلتقاء.
- مؤسسة ديتول والمنظفات، حيث تضاعف الإقبال عليها بشكل كبير جدا، وقد استطاعت هذه المؤسسات تحقيق أرباح كبيرة في زمن قاسي جدا.
- مؤسسة الكمامات الطبية والأدوات الطبية ، والمواد التعقيم في أمريكا وغيرها.
- مؤسسة CARREFOURالفرنسية بعد إنتهاء المواد الغذائية من المتاجر والبقالات.[2]

ثانيا– أمثلة حول أبرز المؤسسات الاقتصادية المتضررة:

انخفضت القيمة السوقية لشركة آبل إلى أقل من 1 تريليون دولار يوم الإثنين 24 مارس 2020 ومع إنتشار فيروس "كورونا"، أعافت الشركة مخاوف سلسلة التوريد في الصين وأغلقت متاجرها في جميع أنحاء العالم وانخفض سعر السهم الفترة وجيزة دون مستوى 1 تريليون دولار في الدقائق الأخيرة من التداول يوم الجمعة 20 مارس 2020، قبل أن يعوض تلك الخسائر ليتم الإغلاق في مستوى أعلى مباشرة، لم تواجه صناعة الطيران العالمية هذا القدر من المخاطر في أي وقت مضى حتى في 11 سبتمبر، ووفقا لاتحاد النقل الجوي الدولي من الممكن أن تخسر شركات الطيران ربع ترليون دولار من إيرادات هذا العام.

[1] أحمد رشاد، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

[2] الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا مارس 2020، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

خلاصة الفصل الأول:

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد العالمي، وخلفت آثار اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة مثل قطاع الطيران والسياحة والنفط، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وكذا آثار اجتماعية تمثلت في العنف الأسري والخوف، وظهور التضامن والتكافل داخل المجتمع الواحد من جهة وبين المجتمعات من جهة أخرى، وإغلاق المؤسسات وتراجع نشاطها، مما أدى بدول العالم للتوجه إلى اتخاذ الإجراءات والمبادرات لمواجهة التداعيات الاقتصادية والإجتماعية للتخفيف من حدة هذه الآثار.

إذا كشفت جائحة كورونا مدى أهمية الإبتكارات التكنولوجية الحديثة في قطاعات الأعمال للتواصل والعمل عن بعد والتسويق الإلكتروني والتحول الآلي والإصطناعي، ولقد انعكست جائحة كورونا كوفيد -19 أيضا على المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى اتخاذ استراتيجيات محكمة لدعم العمال في ظل جائحة كورونا تمثلت في توقع سيناريو للمشكل واعتماد استراتيجية تحليل أنماط الفشل وتحديد خطة التواصل، كما استفادت بعض قطاعات الأعمال في ظل جائحة فيروس كورونا مثل مؤسسة الكمامات الطبية ومؤسسة زوم للإتصالات عبر الفيديو...الخ، في حين أن بعض قطاعات الأعمال تضررت وخلفت خسائر انعكست عليها سلبا.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعددا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والإجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. ورغم كل ذلك لم تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينات من القرن الماضي بالإهتمام الذي حظيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة، إلا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالإهتمام مجددا، وإنطلاقا من هذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المستخدمة في تعريفها وتوضيح خصائصها بالإضافة إلى أشكالها وأهميتها ودورها في الاقتصاد، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها ومصادر تمويلها.

وعلى هذا الأساس ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كالتالي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **المبحث الثاني:** مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والمشاكل التي تواجهها
- **المبحث الثالث:** التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد إتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الإنتاجية منها الخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب تحديد مفهوم هذه المؤسسات من أجل توضيح معالمها، وتحديد مجالات تدخلها، وسنتطرق بالدراسة في هذا الجزء إلى جملة من المعايير التي يأخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها أو التي تميز هذه المؤسسات عن باقي القطاعات، وكذا صعوبات تحديد المفهوم وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة والنامية ومن بينها التعريف المعتمد في الجزائر.

أولا– إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ثمة صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا ويحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة ومؤسسة أخرى ذات حجم كبير، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول، خاصة عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وفي نفس البلد،هل هذه الحدود هي نفسها عند المقارنة بين مؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي:

1. **العوامل الاقتصادية:**

- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:**

يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ووحدات اقتصادية)، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في كل دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية و الإجتماعية.[1]

- **تنوع الأنشطة الاقتصادية:**

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها عن فرع آخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 النسيج، عامل تعتبر مؤسسة كبيرة في قطاع من حيث لهذا من الصعب تصنيف مؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، أما إختلاف النشاط الاقتصادي واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال[2].

- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:**

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعتها إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي تطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم.[3]

2. العوامل التقنية:

[1] محمد لمين مراكشي، عثمان بوشلاغم، وآخرون: **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، دون تاريخ، الجزائر، ص 03.

[2] هاني إبراهيمي، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري** ، أطروحة دكتوراه : قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2019-2020 ، ص 17.

[3] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 02، الجزائر، جوان 2011، ص 76.

يتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين مراحل العملية الإنتاجية، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما تكون المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة عند تجزئة هذه العملية.

كما أن المستوى العالي للتكنولوجيا يقلص من حجم المؤسسة حتى ولو كانت عالية، بينما تدني هذا المستوى يجعل المؤسسة كبيرة حتى ولو كانت تنشط محليا.[1]

3. العوامل السياسية:

يتمثل هذا العامل في مدى إهتمام الدولة بهذا القطاع وإصدار القوانين والتشريعات لتوجيه وترقية وتقديم مختلف المساعدات للنهوض بهذا القطاع، من خلال رسم رؤية واضحة للسياسات والإستراتيجيات التنموية.[2]

4. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المعايير المستعملة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف كثيرا، فالأكثر شيوعا هي القابلة للقياس بسهولة سواء: رقم الأعمال، قيمة الأصول وعدد العمال، ويشكل تعدد المعايير واختيار الأنسب منها، صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في تحديد المؤسسات على إختلاف أوجه نشاط التي تنتمي إليه، أو باستعمال معايير كمية محددة للحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) أو تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى (الحرفية والمؤسسات الكبرى) أو باستعمال معايير نوعية، باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1/– المعايير الكمية: هي تلك المعايير الرقمية الإحصائية سهلة القياس وهي من أهم المعايير في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في:

أ– معيار رأس المال المستثمر:

يعتبر من أحد المعايير الأساسية في تحديد حجم المؤسسة من حيث الطاقة الإنتاجية، إلا أنه لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في مختلف الدول لإختلاف العملات أسعار صرفها.[3]

---

[1] صباح شاوي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف"**،رسالة ماجستير: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 80.

[2] أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير : تحليل اقتصادي**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010– 2011، ص07.

[3] السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، الجزائر، نوفمبر 2007، ص ص 62-63.

ب- بمعيار حجم المبيعات:

يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية المحققة، وهو أيضا من بين المعايير الكمية التي يعتمد عليها في التصنيف والتفرقة بين المؤسسات، والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استخداما لهذا المعيار في التصنيف.[1]

ج- معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من بين المعايير المهمة والمستخدمة، وهو يستخدم كثيرا في القطاع الصناعي، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تعتبر المؤسسات التي يبلغ رقم أعمالها مليون دولار هي من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

د- معيار عدد العمال:

يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمهما: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[3]

و- معيار العمالة و رأس المال:

يعتبر معيار مزدوج في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للإستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.[4]

2/- **المعايير النوعية:** و تشمل المعايير التالية:

أ- معيار الملكية:

---

[1] أمينة حنيفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة دكتوراه: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018- 2019، ص 61.

[2] إلهام فخري ، **التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل استراتيجي"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

[3] أسماء زراية، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير: نقود ومالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص08.

[4] صابرين زيتوني، **الشراكة الأجنبية كأداة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص 10.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية والغير تابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة، كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية ...الخ) وقد تكون الملكية مختلطة.[1]

ب- معيار المسؤولية:

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير هو المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت الإنتاج، الإدارة والتمويل، في حين المؤسسات الكبرى توزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.[2]

ج- المعيار التنظيمي:

تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- ✓ الجمع بين الملكية والإدارة؛
- ✓ قلة مالكي رأس المال؛
- ✓ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- ✓ صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ المحلية إلى حد كبير؛
- ✓ الإعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.[3]

د- معيار الإستقلالية:

أي أن تكون المؤسسة مستقلة من أي تكتل اقتصادي، كما يجب أن تكون الإستقلالية في الإدارة والعمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة.[4]

و - معيار حصتها في السوق:

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر بهذا مؤشر لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه

[1] رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، مصر،2008، ص ص 22-23.

[2] محمد دراف، **آليات وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تحليلية "**، رسالة ماجستير: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017- 2018، ص05.

[3] السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[4] ليلة أوبعزيز، مريم موسى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2014 - 2015، ص 07.

كبيرة وحظوظا وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.[1]

ثانيا– التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لإختلاف المعايير والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على لإختلافها المتطورة والنامية وكذا المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع أصدرت مجموعة من التوصيات لتعريفها، ندرج من بينها:

1– التعريف المعتمد في الاتحاد الأوروبي:

المفوضية الأوروبية تقترح التعريف التالي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على عدد من العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها: (وذلك وفق المفوضية الأوربية لسنة 2003):

- المؤسسة المصغرة: هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز مبيعاتها 2 مليون يورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدى 2 مليون يورو.
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عاملا، ولا تتجاوز مبيعاتها أو مجموع ميزانيتها 10 ملايين يورو سنويا.
- المؤسسة المتوسطة: هي التي تعمل بها أقل من 250 عاملا وقيمة المبيعات أقل من 50 مليون يورو، أو مجموع الميزانية السنوية لا تتجاوز 43 مليون يورو سنويا.[2]

2– تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بالنسبة للدول النامية:
  - من 15–19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
  - من 20–90 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
  - أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.
- بالنسبة للدول الصناعية:

[1] عبد الله بلزناس، عبد الرحمان عنتر، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها**، مجلة دولية، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 66.

[2] لخضر محمد عبد القادر، عائشة محمد حسن العربي: **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "تجربة دولة الجزائر"**، المؤتمر الدولي دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الإقتصاد الليبي، 21 / 09 / 2019، الجزائر، 06.

- من05-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.[1]

3- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان المؤسسات الصغيرة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإداراتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالإعتماد على معياري المبيعات وعدد العمال.[2] وتصنف وفق معيار العمال كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغرى	من 01 إلى 09 عمال
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 199 عامل
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499 عامل
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500 عامل

المصدر: عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2018، ص 218.

4- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ميز البنك الدولي ما ثلاث أنواع من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وقد حددت مجموعة من الشروط تتعلق برقم الأعمال وإجمالي الأموال وعدد العمال. وحيث يتم تلخيصها في الجدول التالي:[3]

[1] ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني "دراسة حالة الجزائر للفترة 2003إلى 2017**، أطروحة دكتوراه: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017، ص 05.

[2] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2011، ص 20.

[3] وليد خباش، **فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2019/2018، ص 25.

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	09	100000	100000
مؤسسة صغيرة	49	3000000	3000000
مؤسسة متوسطة	299	15000000	15000000

المصدر: وليد خباش، **فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه: قانون أعمال**، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعةالعقيد أكلي محند، البويرة، الجزائر، 2019/2018، ص 25.

5 – تعريف اليابان:

تعتمد في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى القانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج (أي معيار رأس المال وعدد العمال) حيث لا يزيد عدد عمالها من 300 عامل ورقم أعمالها أقل من 50 مليونين.[1] وحيث يتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	رأس المال (مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو اقل	100 عامل أو أقل

المصدر: نسيبة حسيني، **رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الماستر: مالية وبنوك**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 11.

[1] بلال رحاحلية، شعبان فرج،**آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مداخلة، دون سنة، ص03.

6- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

أعطى تعريفا حديثا للمؤس سات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (04): تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 الى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 الى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 الى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

المصدر: مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 128.

7- الهند:

أعطت للصناعات الصغيرة إهتماما بالغا تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت آلة أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة ولو لم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.[2]

8- تعريف منظمة العمل الدولية:

وتعرفها على أنها تلك المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العملين فيها 250 عاملا.[3]

[1] مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبيةوالإدارية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 128.

[2] توفيق بلبشير، حنان دحو، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير: اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 18.

[3] بلال شيخي، حمزة الكبلوتي، المهدي حجاج،**برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع**)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06-2017/12/07، ص 03.

9- فرنسا:

فرنسا هي الأخرى تعتمد على مبدأ المعيار المزدوج مثل اليابان فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين 0 إلى 500 عامل ورأسمالها المستثمر يقل عن 5 ملايين فرنك.[1]

10- مصر:

عرفت وزارة المالية المصرية الصناعات الصغيرة على أنها تلك الصناعات التي يتراوح عدد العمال فيها من 04 عمال إلى 49 عامل والصناعات التي يعمل فيها من عامل باختلاف القطاعات، حيث يفرق التعريف بين قطاعات (التصنيع والتشييد) و (قطاعات الخدمات و التجارة)، وذلك وفقا لدراسة أصدرتها وزارة المالية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (05): تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العمال

	عدد العمال	عدد العمال	عدد العمال	عدد العمال
القطاع	صناعات مهارية	صناعات صغيرة	صناعات متوسطة	صناعات كبيرة
التجارة	04-01	09-05	19-10	أكثر من 20
الخدمات	04-01	09-05	19-10	أكثر من 20
الصناعة	04-01	49-05	99-10	أكثر من 100
البناء	04-01	49-05	99-10	أكثر من 100

المصدر: صلاح حسين، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية" دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، ط 01، مصر، 2013، ص 29.

ثالثا- التعريف المعتمد في الجزائر:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

"حسب ما جاء في المادة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع المجد، ط 01، بيروت، لبنان، 2006، ص 40.

[2] صلاح حسين، **التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية" دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، ط 1، مصر، 2013، ص 29.

إنتاج سلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1الى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (5000) مليون دينار جزائري ".[1]

وحسب المواد 5 و6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة على التوالي كما يلي:

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، ويتراوح رقم أعمالها السنوي بين 200 مليون دينار جزائري ومليارى دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 500 مليون دج.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.[2]

ويمكن تلخيص المعطيات السالفة، في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى9 عمال	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 100 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	محصور من 200 مليون و02 مليار دينار جزائري	بين 100 و500 مليون دينار جزائري

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، (العدد 77، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12،يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، ديسمبر 2001، ص 06.

[1] عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة شركة"sofianace"**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2019، ص 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد77،المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ديسمبر 2001، ص 06.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجميع أشكالها، بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها المؤسسات، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أشكالها وآلية إنشائها.

أولا– خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، تجعلها محل إهتمام من طرف الباحثين وكخيار سياسي جذاب، نتعرض لأهم هذه الخصائص فيما يلي:

1. سهولة التأسيس:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي،كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.[1]

2. سهولة واستقلالية الإدارة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إدارتها وقيادتها وتوجيهها والوضوح في تحديد أهدافها، وتوجيه جهود العاملين فيها نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين والعملاء، ويكون فيها مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يسرع عملية إتخاذ القرارات، كما يمنحها صفة الإستقلالية في الإدارة وذلك عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة إذ يؤدي الفصل فيها بين الملكية والإدارة إلى تعدد أهدافها.[2]

[1] أسامة زيد العابد، **منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية إقتصادية شاملة في سوريا**، www.alwatancom، 2022/03/17، 16:22، ص 19.

[2] نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05،الجزائر، 2012، ص 43.

3. إنخفاض رأس مال المستثمر:

يكون هذا الإنخفاض أكثر ملائمة واهتمام من طرف صغار المدخرين الميالين إلى الإشراف المباشر على إستثماراتهم، ومن جهة تشير هذه الخاصية إلى أن البنوك التجارية تكون مطمئنة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل إستثماراتها، وبالتالي إنخفاض مخاطر تسديد القروض.[1]

4. التجديد:

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هو تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الإستخدام الأمثل للموارد ح في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم.[2]

5. الإعتماد على التكنولوجيا البسيطة:

يتم الإعتماد في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة.

كذلك التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، لكن هذا لا ينفي إعتمادها على التكنولوجيا الحديثة حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جدا تعتمد على كثافة رأس المال.[3]

6. المرونة وسرعة الاستجابة:

عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيكلها التنظيمي وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل وتجري بطريقة أسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف السريع للأحداث والمفاجئات في بيئة التنافس، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتلك عنصر الإبداع والريادة

[1] محمد عبد الله موساوي، **الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،رسالة ماجستير: التسيير الإستراتيجي للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2015-2016، ص 32.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2002، ص 32.

[3] إلياس عقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه: نقودوتمويل**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2026، ص 69.

والإهتمام بالنوعية للمنتج وغيرها تساهم في إيجاد ميزات تنافسية واضحة ومحسوسة من قبل الزبائن اتجاه طبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الميزة التنافسية تعني إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي أفضل من المنافسين، وأن هذه الأفضلية تأتي والميزات تبنى من خلال الاهتمام والتركيز ،فإدارة المؤسسة تستطيع من خلال هذه الميزة تقديم شيء خاص للزبائن.[1]

7. مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي بإستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات.[2]

8. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم وإحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الرغبات والإحتياجات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ذلك عكس المشروعات الكبيرة والتي تتطلب مجهودا كبيرا للتعرف على رغبات وإحتياجات العملاء، وذلك من خلال ما يسمى ببحوث السوق وتجعل هذه البيانات أساس الإختيار بين الإستراتجيات والسياسات، إلى أن السوق في تغير مستمر وهذا يتطلب إستمرار هذه البحوث وهذا أمر مكلف للغاية خاصة مع إتساع نطاق السوق مما يجعل هذه الشركات تقوم بهذه الدراسات على فترات متباعدة نسبيا، ولهذا فإن المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان تكون في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.[3]

9. بساطة التنظيم :

لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة، والذي يكون في كثير من الأحيان مصدر ملل وعدم تحفيز للعامل وجمود يعرقل السير الحسن للتنظيم، ومن ثم لا يشترك العامل في تحديد أهداف المؤسسة و الإشتراك في قراراتها وهذا عكس ما تتميز به

[1] هاني إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] هايل عبد المولى طشوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2012، ص 35.

[3] صورايةقشيدة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب"، رسالة ماجستير: نقود ومالية**، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 28.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحجم الصغير والمتوسط يقلص من المستويات التنظيمية ويسمح للعمال الموجودين بالإقتراب من مراكز القرار.[1]

10.الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن بينها نذكر ما يلي:[2]

- **معدلات الوفاة والفشل العالية:**

وهي السمة السلبية الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية والغلق، وهذا التهديد قائم على مدى حياة هذه المؤسسات إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فإذا تصفحنا الجرائد والإعلانات فنلاحظ أن أغلبية هذه المؤسسات تم غلقها وتصفيتها.

- **الضعف المالي:**

السمة السلبية الثانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعفها المالي الناجم عن محدودية حجم إنتاجها، ومن أسباب هذا الضعف تكاليف الإنتاج العالية، تكاليف التمويل العالية، ... إلخ.

- **تدني مستوى التكنولوجيا المستعملة:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا، ومن الموارد البشرية المؤهلة.

ثانيا– أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجيهها.

❖ **المؤسسات العائلية:**

وهي أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتمد على إنتاج سلع تقليدية محدودة التكلفة وإعتمادها حصرا على جهود أفراد العائلة الواحدة وهو النمط الذي نجده بكثرة في الدول الآسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا.[3]

[1] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبوعيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2004، ص 14.

[2] ليلى مقديش، **المنتجات الإسلامية في الجزائر كتوجيه جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة للفترة(2020–2010)"**،رسالة ماجستير: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2020–2021، ص 31.

[3] ربيعة صباحي، **الأحكام الخاصة بتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 7/02**)، الملتقى الدولي حول المؤسسات الجزائرية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص 11.

❖ **المؤسسات التقليدية:**

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

❖ **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:**

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.[1]

2: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار الفئات التالية:

❖ **مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية:**

يركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع على:

- المنتجات الغذائية؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

❖ **مؤسسات إنتاج السلع البسيطة:**

يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في: تحويل المعادن، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.[2]

[1] صلاح الدين ديندان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير:إقتصاد نقدي ومالي،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 14-15.

[2] محمد هيكل، **مهارة إدارة المشروعات القانونية**، مجموعة النيل العربية، ط 01، مصر، 2003، ص 45.

❖ **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها وهي ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق على خصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.[1]

3: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير نذكر منها:

❖ **مؤسسات فردية:**

وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد يقوم بإتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح وخسائر).[2]

❖ **مؤسسات الشركات:**

وهي التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين وتنقسم إلى:

- **شركات الأشخاص:** يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المحاصة.
- **شركات الأموال:** لا أثر للإعتبار الشخصي فيها، بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال، ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابل للتداول، وتنقسم إلى شركات التوصية، وشركات المساهمة.
- **شركات التضامن:** إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة من شريك إلى آخر، حيث يكون المتعاملون فيها متضامنين في إلتزامات الشركة اتجاه الغير، وقد يفوق ما يقدمونه ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة.[3]

4: تصنيف المؤسسات حسب الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية.

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية إلى مؤسسات خاصة، ومؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة.

---

[1] محمد عبد الله موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] نادية مهدي، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة تجارب رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر"**، مذكرة ماستر: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022/2021، ص 14.

❖ **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

❖ **المؤسسات العمومية:** وهي التي تعود ملكيتها للدولة أو للجماعات المحلية، وتقوم الدولة بإنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب كالأسباب السياسية حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت الدولة الأوروبية بتأميم المؤسسات التي كانت ملك لأشخاص تميزوا خلال الحرب بأسلوب غير وطني، وكذلك بعد استقلال الجزائر تم تأميم بعض المؤسسات لنفس السبب وأخرى كانت ملكيتها تعود للأجانب، وإعتبار بعض القطاعات من الاقتصاد الوطني إستراتيجية كقطاع صناعة الحديد والصلب، وقطاع النقل بالسكك الحديدية وقطاع النقل الجوي، وقطاع الطاقة وقطاع الأسلحة، وتكمن إستراتيجية هذه القطاعات في قيامها بتلبية الطلب الوطني.[1]

5: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة للنشاط.

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لهذا المعيار إلى:

❖ **المؤسسات الصناعية:** وتنقسم إلى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، وما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجها لرؤوس أموال، كما تتطلب مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.
- مؤسسات الصناعات التحويلية الخفيفة، كمؤسسات الغزل والنسيج.

❖ **المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري.

❖ **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، مؤسسات الأبحاث العلمية وغيرها.[2]

ثالثا– آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1: ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم.

يوجد نوعين أساسيين من الملاك أو المسيرين وهما:

[1] بوزيد بوالقرقور، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بسكيكدة**، رسالة ماجستير: سوسيولوجيا الدينامكية الاجتماعية والتنمية الإقليمية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص 50.

[2] عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2006، ص 30.

- المالك أو المسير ذو العقلية الإنتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.
- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.[1]

2: تكوين المالك أو المسير.

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الإستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على إنطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لإقتسام المسؤوليات.

ولتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

وحسب la flamme.M يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفرعليها المالك أو المسير فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات؛
- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات؛
- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الاتصالات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة،
- تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة،
- القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة؛

[1] ميرة خياري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي(2007– 2012)**"، مذكرة ماستر: مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص 18.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.[1]

3: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة.

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة.

- المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة: عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، والتي تتمثل في:

1. ملاحظة الحياة اليومية: في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاض عن أي منها، كما لا يقتصر بحثه على الإحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكل التصرفات التي يبديها الأفراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم.
2. نقد المنافسة: يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فمجرد ما أن يبدأ المنشئ بالتفكير الإنتقادي، سوف يكشف أفكار جديدة، إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي قد تواجهه.
3. البحث عن الحلول والبدائل: الأهم هنا هو عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة، وإجراء المفاضلة بينهما، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة.

ومن ثم تطوير تلك الفكرة حيث تعتبر مرحلة مكملة للمراحل السابقة، ثم تأتي عملية التمويل.[2]

4: التمويل.

ويعني ذلك تدبير الأموال للبدء في تنفيذ مشروع المؤسسة وذلك سواء من خلال الحصول على القروض بضمان المؤسسة والمشروعات الصغيرة وغيرها.[3]

5: الإجراءات القانونية.

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

---

[1] محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص ص 28 - 29.

[2] ميرة خياري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] عبد الرشيد بلعابد، **دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر: تحليل إقتصاد وإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021/2020، ص 12.

1/ وضع الإطار القانوني: يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها، جيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا، لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب.[1]

2/ المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري.

6: إنطلاق النشاط الإقتصادي.

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

- **الطلبيات الأولى:** وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبيات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:
  - وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية؛
  - كتابة النصوص التقنية أو الإشهارية؛
  - تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال؛
  - تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولآجال التسليم؛
  - إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.
- **وضع وسيلة العمل:** وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.[2]

7: تأمين المؤسسة.

نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالحظر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر.[3]

[1] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] محمد الصالح زويتة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] عبد الرشيد بلعابد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الإقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الإبتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثل ا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك فإن المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح الاقتصادية المستمرة.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لما تلعبه من أدوار إقتصاديةوإجتماعية ومساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الإقتصادي وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا– الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، انطلاقا من أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات. ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضل صغار المدخرين الذين لا يميلون للمشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[1]

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40 من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمال الناتج الوطني الخام.[2]

---

[1] محمد كروش، عائشة عمري، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، الملتقى الوطني: دور المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة قالمة، الجزائر 2016/4/25، ص 05.

[2] إبراهيم زياني، **تقييم البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة–**،مذكرة ماستر: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011–2012، ص ص24–25.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي:

من المؤكد أن تتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا في ظل المنافسة السائدة في الأسواق بمختلف مستوياتها، لكن تكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأس مالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفرات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلاقة التكامل بينهما يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل المباشر والتكامل غير المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم معامله و ورشاته بنسبة 100 بل لابد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطاريات من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية و الوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

4. المساهمة في توفير فرص العمالة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء غي الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى التي اعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الاقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العام منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة.[2]

[1] محمد كروش، عائشة عمري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] وفاء طالب، نوال مغاز، **دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون- تيارت،الجزائر، 2017-2018، ص 30.

5. التكيف مع المتقلبات والأزمات الإقتصادية:

حيث تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التكيف مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الإقتصادية، كما أن لها القدرة على الإستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي أقل وقت ممكن ويعود هذا إلى صغر حجم الإستثمار مما يسهل عليه التحول الاقتصادي.[1]

6. المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الإبتكارات والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها: السعر، شروط الإئتمان والخدمة في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح والمحافظة على الحصة السوقية وتطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل منها:

7. الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية.

8. تشجيع الابتكار وتطوير تكنولوجيا الإنتاج.

9. الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة والتسيير.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة خاصة المؤسسات الموجودة في مجال الصناعة أكثر حظا.[2]

ثانيا– الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التقليل من نسب البطالة والفراغ وما يترتب عليها من آفات إجتماعية، وذلك بالمساهمة في توفير مناصب عمل تؤمن الإستقرار النفسي والمادي للأفراد؛
- إن الإتصال المستمر بين أعضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم صغر حجمها وقلة عدد عمالها يولد احتكاك الأفراد ببعضهم البعض مما يساهم في خلق جو من التآلف بينهم والعمل المشترك على استمرارية المصالح؛[3]
- تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي؛
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛

---

[1] شيماء كريوط، حورية رزايقي،**تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة "دراسة حالة بورصة النيل المصرية للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة خلال الفترة 2016 – 2020"**، مذكرة ماستر: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، الجزائر، 2020–2021، ص 05.

[2] نور الهدى برنو: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"**)، المركز الديمقراطي العربي، 2016، الجزائر، ص 32.

[3] نسيبة حسيني، **رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012–2013، ص 15.

- تعمل تلك المؤسسات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية، وفي الإنتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم،
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية؛
- تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية؛
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والإستقلال؛
- إشباع رغبات واحتياج الأفراد.[1]

ثالثا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية:

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات أهمها:[2]

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الإنتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمجتمعات العمرانية الجديدة على حد سواء، وبالتالي تخفيض الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة.
- التجديد والإبتكار ورفع الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع؛
- تقضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير النتجة بامتصاصها للإستثمار والتشغيل الاقتصادي؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتحزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع بأقل تكلفة ممكنة؛

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] حدة بلبول، أمال سحنون،**السياسات التمويلية المنتهجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 09.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم ما تمتاز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها تقدم القاعدة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثمة التنمية، وذلك من خلال إقامة المؤسسات التي يجد إنتاجها سوقا رائجا لأنها تلبي حاجة ملحة في الدول خاصة النامية، مما يجعلها قاعدة انطلاق لمؤسسات أكثر تقدما من خلال نموها نموا طبيعيا متفاعلا مع البيئة الاجتماعية والإقتصادية و ربما السياسية أيضا.

أولا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب شغل وتنشيط اليد العاملة التي تعتبر من العناصر الأساسية لعوامل الإنتاج، فكلما زادت عملية التشغيل أدى ذلك إلى الزيادة في دخل الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لهم من خلال تخصيص جزء من الدخل للإستهلاك والباقي للإدخار الذي يوجهه بدوره إلى الإستثمار في مشاريع خاصة، أو الإدخار في البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل على استثماره، كما تعمل هذه المؤسسات أيضا على زيادة الإنتاج وتوافر المنتجات وزيادة المنافسة مما يؤدي إلى وصول السلع إلى المستهلك بأسعار معقولة وبأقل تكلفة، فكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وتنوعه نظرا لتوفير العديد من المؤسسات.[1]

ثانيا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازن:

يكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازن من خلال مايلي:[2]

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل ودعم الؤسسات الكبيرة: يسمح إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التكامل مع المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال توفير المدخلات لها استعاب مخرجاتها كما أنها تعتبر مصدر لتكوين الخبرات وتدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية ومهنية لعمال المؤسسات الكبيرة؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية: يرتبط الجانب الإقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجانب الإجتماعي الهام، فالمشاريع الصغيرة غالبا ما ترتبط بالعائلة فتوفر لهم

[1] نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**,مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد 01، الجزائر جوان 2018، ص ص 63-64.

[2] آسيا بن داية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف، الجزائر، 2018-2019، ص 12.

فرص عمل سواء للرجال أو النساء أو صغار المتعاملين أو غيرهم كما تساهم في تحقيق التوازن والتنمية الإقليمية نظرا لقدرتها على الإنتشار؛

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدالة توزيع الدخل: تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في عدالة توزيع الدخل وهي زاوية أخرى تحققها الصناعات الصغيرة كنمط توزيع الدخل بتحقيق العدالة في توزيعه وذلك في ظل أعداد كبيرة من هذه المؤسسات والمقارنة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية وتشغل بها أعداد كبيرة من اليد العاملة مقارنة بنمط التوزيع السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة.

ثالثا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتوطين الصناعي:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الذذناحية النظرية وفي إطار مخطط توطين الصناعة الوطنية أداة اللامركزية والتنمية الجهوية، تعمل على تثمين الموارد على المستوى المحلي، ويتحقق هذا الدور انطلاقا من المستويين التاليين:[1]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية المحلية: من بين الخصائص الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بالحجم الصغير وبالإستهلاك الضعيف لرأس المال، وبسهولة توطينها وأيضا بإستعمالها لتكنولوجيات بسيطة، وهي الخصائص المناسبة للإقتصاديات المحلية، حيث تتماشى وإهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في:

- تشجيع توزيع أحسن ولامركزية النشاطات الإقتصادية ونشر أثر التحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني؛
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين؛
- تحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الإستثمار ليشمل هذه المناطق؛
- فتح مجال الإستثمار والتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين (جماعات محلية وخواص).

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل اللامركزية: تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية بين الحد من التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى، والعمل على تحرير قدرات الإنسان على الإبداع. وانطلاقا من المرونة التي تميز توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطية بين أقطاب صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية)، التي يصعب من الناحية التقنية والإقتصادية إعادة توطينها عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق.

[1] سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"حالة حاضنة الأعمال ولاية عنابة"**، مذكرة ماستر: تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص ص 29-30.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معجدلات نموها وإمكانياتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، وهذا ما لإيجاد سبل لعلاج تلك المشاكل.

المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

أولا– عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

❖ **الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك:**

الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية ولشخصية صاحب العمل الصغير، والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة. وسبب ذلك هو أن صاحب المؤسسة الصغيرة مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تسند إلى متخصصين في المؤسسات الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المؤسسة.[1]

❖ **عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:**

في حالة كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوف يحقق النجاح، وتتمثل كفاءة الإدارة في كفاءة ومهارة الكادر الإداري الذي يقوم بإدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع الغير في المشاريع الداخلية والخارجية؛
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور؛
- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع؛
- قدرة الإدارة على التخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات؛

[1] الحسين جويد بن الشيخ، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة"**، مذكرة ماستر: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص 08.

- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.[1]

❖ **مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:**

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.[2]

❖ **توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:**

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.[3]

❖ **توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:**

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم.[4]

❖ **قلة رأس المال المستثمر:**

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم منإدخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين.[5]

---

[1] سعاد لعزازي، نادية خطاري، **طرق وسياسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية"دراسة حالة بنك الفلاحة** BADR"، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2019، ص 07.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع ذكره، ص ص 63-64.

[3] مصطفى عوادي: **استدامة سبق المؤسسات واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر- الوادي،الجزائر، 2007/12/07، ص 08.

[4] مصطفى عوادي: نفس المرجع، ص 09.

[5] طاهر محسن ومنصور الغالبي، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع**، ط 01، عمان، 2009، ص 37.

❖ **المعرفة الممتازة بالسوق:**

تستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عمالها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة لها المرونة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي حققتها جزء من السوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.[1]

❖ **توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:**

وهذا العنصر هام جدا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المؤسسات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض الصناعات التي كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح بعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح التنمية وازدهار المؤسسات الصغيرة.[2]

ثانيا– عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إهمال دراسة الجدوى:

عدم قيام بعض المستثمرين الصغار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة قبل تنفيذه، وإن قامت بها المؤسسة فإنها تكون على معلومات وأرقام غير حقيقية، الأمر الذي يجعل المؤسسة في موقف تمويلي، أو إنتاجي، أو تسويقي غير مناسب مع متطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية العامة أو الإمكانيات المتاحة لصاحبه.[3]

---

[1] حنان بن السليخ، **أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة"**، مذكرة ماستر: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص 57.

[2] الحسين جويد بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر(2010–2005)**، رسالة ماجستير: تحليل إقتصادي، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 43.

سوء التنظيم:

يقصد به عدم وجود تنظيم داخلي للمؤسسة أو المنشأة أو العمل الصغير، يحدد السلطات والمسؤوليات وقد يرجع ذلك إلى:

- عدم وجود نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل بالمؤسسة.
- عدم الاهتمام ببرامج التدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية.

الإدارة غير المناسبة:

تعني أن المدير أو المالك والمالكين ليس لديهم المهارات والمعارف الإدارية اللازمة، كذلك هناك نقص في الخبرة والتجربة اللازمة للأعمال وإداراتها، وتمثل هذه الجوانب النسبة الأكبر من أسباب فشل المؤسسات الصغيرة (نقص المهارات والقدرات، نقص التجربة الإدارية، تجربة غير متوازنة، عدم الخبرة وتجربة في إنتاج السلعة أو الخدمة). فإن هذه الأسباب تعتبر الأسباب المهمة وراء فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في بداية عملها (السنة الأولى أو الثانية)أو بعد ذلك، وفي فترات النمو السريع غير المحسوب جيدا مما يدخلها في العديد من الإشكالات التي إذا لم تعالج بشكل صحيح تؤدي إلى الفشل.[1]

كلفة رأس المال:

إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة دفع سعر دفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

التضخم:

من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل مما يؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تتعرض هذه المنشآت إلى مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجذب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

الإجراءات الحكومية:

وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

---

[1] طاهر محسن ومنصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] أيمن دناقير، أمال دناقير، **تحليل عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بولاية ورقلة خلال سنة 2019"**،مذكرة ماستر: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018، ص ص 10،11.

الضرائب:

يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

المنافسة:

المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

النقص في الخبرة:

فمن البديهي أن مدراء الأعمال الصغيرة إنما يحتاجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي يرمون الدخول فيه، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية فيه حيث أن الحاجة قائمة وبشكل مستمر لاكتساب الخبرة العلمية بالإضافة إلى المعرفة حول طبيعة الأعمال، حيث أن هذه الخبرة تساهم في تفعيل القدرات وتوجيهها نحو خدمة المشروع وزيادة القدرة على استقراء السوق ودراسة وتحليل المتغيرات البيئية المختلفة، كما تعمل على إرساء جزء من دعائم المشروع ونجاحاته المستقبلية خاصة في ظل توظيفها للموارد المتاحة بشكل صحيح، وعليه فإن هذه الخبرة يمكن أن توضح الفرق بين النجاح والفشل ولذلك اهتمت العديد من الدراسات الإدارية بما يسمى بمنحنى الخبرة، حيث أن تزايد الخبرة سوف ينعكس إيجابيا على تحسين الأداء في مجالات متعددة ويحقق النجاحات المتميزة.[1]

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على البقاء والمنافسة رغم ما تواجهه من مشاكل وعقبات، وما تفرضه العولمة من تحديات العولمة من تحديات على إقتصاديا مختلف الدول خاصة منها النامية، والتي تطمح عن طريق هذه المؤسسات إلى تحرك عجلة التنمية فيها، ولتحقيق ذلك كان لا بد على الحكومات في مختلف دول العالم أن تعمل على وضع البرامج والسياسات التي تشمل على إجراءات وأساليب تحفيزية وتدعيمية من شأنها تنمية هذه المؤسسات وتجاوز أهم مشاكلها.

[1] إبتسام قارة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر "دراسة حالة ولاية مستغانم"**، رسالة ماجستير: تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 52.

أولا– المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها, ويمكن الوقوف على المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:[1]

1. صعوبة في تمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛
2. إرتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع)؛
3. الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
4. الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير؛
5. عدم الإستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح؛
6. المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
7. صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها؛
8. ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
9. إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الإقتناع بأهميته وضروريته.

ثانيا– سبل علاج مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة إجراءات يمكن القيام بها والتي من خلالها يمكن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لتخطي ولو جزء من مشاكلها نذكر منها ما يلي:[2]

1-الدعم الحكومي وتسهيل التمويل:

يمكن أن يتخذ هذا الأسلوب عدة صور ومظاهر أهمها:

[1] عيسى آيت، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، دون سنة، ص 276.

[2] أشواق مهني، **مساهمة ممارسة وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة: عينة من المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه: علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 162- 164.

- تقديم الإستشارة الاقتصادية لاختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم والأسواق وكل ما يتعلق بالمواد الأولية واليد العاملة؛
- إنشاء هيئة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل التغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها المؤسسات المصرفية مقابل الحصول على الإئتمان؛
- تقديم بعض التسهيلات من قبل البنوك كأن تكون هناك فترة سماح معقولة وأسعار فائدة مقبولة.

2- ترقية سياسة التكوين:

يعد عاملا مهما لتقليص العوائق التي تواجه تطور هذا النوع من المؤسسات وعليه يجب الاهتمام بما يلي:

- تكوين متخصصين للقيام بالإستشارة وتقديم الخبرة على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- اختيار المرشحين للتكوين والقيام بعملية التقييم إما على مستوى المؤسسة أو الفرد؛
- تكوين وإعداد العمال وعصرنة معارفهم وتدعيم مكتسباتهم، لجعلهم قادرين على التكيف مع التطورات التي تعرفهم مهنتهم.

3- حل مشكل العقار:

ويمكن في هذا الصدد ذكر عدة خطوات من شأنها أن تسهل هذا الأمر منها:

- تأهيل مجموع مناطق النشاط وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تسيير واستغلال وتنظيم هذه المناطق؛
- التسوية القانونية للأراضي التي استفاد منها المستثمرون.

4- تخفيف العبء الضريبي الجمركي:

يمكن اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال نذكر منها:

- تطبيق الإعفاءات من الضريبة العقارية؛
- تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية؛
- فرض رسوم جمركية بنسب ضئيلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الحصول على الآلات والتجهيزات والمواد الأولية بتكلفة تتناسب مع قدرتها المالية الخاصة.

5- تحسين الإنتاج والتسويق:

يمثل الإنتاج و التسويق أحد الانشغالات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب الاهتمام بما يلي:

- الإستفادة من التقدم الحديث في مجالات التقنيات الخاصة بالنشاط الإنتاجي؛

- تطوير وتصميم المنتجات والرقابة على جودة الإنتاج؛
- توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عنها؛
- توفير معلومات حديثة حول اتجاهات وفرص إمكانيات اقتحام الأسواق الدولية.

6- الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

أصبح لا يمكن الإستغناء عن المنتجات والخدمات المتعلقة بالتكنولوجيا لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس لهذا صار من الواجب الإهتمام بهذا الجانب والإستفادة منه لما فيه من آثار على تزايد حجم الإستثمارات وارتفاع مستوى المهارات. من مظاهر هذه التكنولوجيا مثلا الحسابات الإلكترونية، وسائل الإعلام والإتصال الحديثة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تبين أهمية إيجاد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن يتعرض على صياغة التعريف الموحد العديد من العوامل المتداخلة والمعايير المتشابهة وجر ذلك اختلاف تعريفات الدول لهذه المؤسسات والتي تراها من خلال مستواها الاقتصادي النامي والمتطور، وأكثر من ذلك فهناك بعض الدول لها تعاريف مختلفة لاعتماد كل جهة تعريف خاص بها، وهذا يعكس التواجد الكثيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدولة، مما جعلها تتصف بخصائص تميزها على غيرها من المؤسسات الكبيرة، وأدى بها ذلك إلى أن صنفها الكثير من الكتاب الاقتصاديين في مكان قيادة التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وذلك للأهمية والدور الذي تلعبه على المستويين الاقتصادي والإجتماعي. ولكن بالرجوع إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها تعاني من مشاكل مختلفة ومتداخلة تحد من إمكانية النجاح المستمر للمؤسسات وقدرتها على اكتساب وتحسين تنافسيتها، وهذا ما أدى لإيجاد سبل لعلاج تلك المشاكل.

الفصل الثالث:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة جائحة كورونا – نماذج من الدول المتقدمة، العربية والجزائر –

تمهيد:

يواجه العالم أزمة صحية غير مسبوقة العهد، لم تقتصر تداعياتها على الجوانب الصحية فقط بل تعدتها لتطال الحياة الإجتماعية والجوانب الإقتصادية، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا في ظل الإستجابات المطبقة من التباعد الإجتماعي وإغلاق شبه كلي وتضييق على نشاطات أغلبية القطاعات.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على آثار جائحة كورونا على الدول المتقدمة والدول العربية، والجزائر، من خلال ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** انعكاسات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة
- **المبحث الثاني:** انعكاسات أزمة جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية
- **المبحث الثالث:** انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: انعكاسات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الآثار السلبية لجائحة أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة وخاصة في الصين وألمانيا، بريطانيا، والمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

تعصف جائحة كوفيد -19 بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول المتقدمة من بينها الصين، مما أدى إلى إغلاقها أو تضرر الكثير منها، كما استغنت عن عمالها، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

أولا- الآثار السلبية لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والموسطة في الصين:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 99% من إجمالي المؤسسات في الصين، تمثل جزءا هاما من الإقتصاد الصيني. فهي تساهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و50% من الإيرادات الضريبية، و75% من الإبتكار التكنولوجي و80% من المنتجات الجديدة. ومع ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من الوباء بين اللاعبين في سوق الصينية، فضلا عن أن قدرتها تحمل مخاطر ضعيفة.

وفقا لمسح التي أجرته جامعة تشينغهوا وجامعة بكين بصورة مشتركة، في منتصف فيفري، شهد أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغ عددها 995 مؤسسة أجريت معها مقابلات، إنخفاضا في دخلها التشغيلي لأكثر من 20% نتيجة تأثير إنتشار الوباء، في الحين أن معظمها يواجه أزمة نقدية.

لفترة من الوقت، سيطرت سلسلة من الأحداث السلبية على عالم الأعمال. فقد أعلنت بعض المنظمات إفلاسها ومن أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف وباء كورونا.[1]

ويمكن توضيح المعطيات سالفة الذكر في الجدول التالي:

[1] تشانغ شين، **توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، الصين اليوم، تاريخ الإطلاع 2022/05/21، سا: 12:00، www.chinatoday.com.cn.

جدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الصيني لسنة 2020

المساهمة	نسبة المساهمة (%)
الناتج المحلي الإجمالي	60
الإيرادات الضريبية	50
الإبتكار التكنولوجي	75
المنتجات الجديدة	80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا– السياسات المتخذة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين:

قامت الصين بالعديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثلت في النقاط التالي:

- تخفيض تكاليف التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة العمال على العودة إلى المصانع، دعم وتخفيض إيجار العقارات الذي تدفعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم المؤسسات التي تنظم برامج تدريب عبر الأنترنتأو خارج الأنترنت للعاملين فيها خلال فترة الإغلاق؛
- حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم قوي للتغلب على الصعوبات واستئناف الإنتاج؛
- تعهد اجتماع مجلس الدولة في 25 فيفري بتعزيز المساعدات الإئتمانية (القروض) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع جهات الإقراض على تمديد فترة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي الشروط وتواجه صعوبات مؤقتة في السيولة، بما فيها المؤسسات الفردية، فيمكنها تأجيل سداد أصل القرض مؤقتا، وتمديد مدفوعات الفائدة حتى 30 جوان بدون فائدة جزائية؛
- تعهد بنك الشعب (المركزي) الصيني بإصدرا حصص لإعادة القروض والخصومات بقيمة 500 مليار يوان، لدعم بنوك الصغيرة والمتوسطة في دعمها الإئتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المعلومات إلى بذل جهود لخفض أسعار الفائدة على القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الخدمات ضمان التمويل؛

- طرح منتجات وخدمات تمويل جديدة، وتعزيز الإستثمارات في الأسهم؛
- منذ بداية العام منحت شركة البنك الصناعي المحدودة، قروض بقيمة 2 ,44 مليار يوان إلى 135 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تساهم في الوقاية من الوباء ومكافحته؛
- قام البنك بتمديد وتجديد قروض للمؤسسات الواعدة، المتضررة من الوباء في القطاعات مثل البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والخدمات اللوجستية ونقل والسياحة الثقافية؛
- وضع منصة الكترونية في بكين في شهر فيفري تدمج سلسلة الكتلة مع الخدمات المالية موضع التفعيل (تعمل التكنولوجيا الإبتكارية بدعم وتشجيع من الحكومة، على دفع المؤسسات إلى معالجة المشكلات المتعلقة بإستئناف الإنتاج والتشغيل)، الأمر الذي سيقلل بشكل فعال، عتبة التمويل والكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يساعد نظام العمل على تأكيد المستحقات، للمؤسسات مثلا، بموجب عقود المشتريات الحكومية عن طريق تقنية سلسلة الكتلة؛
- يدمج نظام العمل العديد من الخدمات المالية، بما في ذلك ضمانات التمويل وإدارة الأصول لتقديم خدمات مالية شاملة في جميع أنحاء سلسلة التوريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قدمت منصة التمويل عبر الأنترنت التي أطلقتها المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة الكهربائية، قروضا تصل 40,19 مليون يوان، بأسعار الفائدة التفضيلية، لخمسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، تقوم بتصنيع المنتجات الطبية لمكافحة الوباء، وتشجع الحكومة أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت أعمالها خارج الأنترنت بشكل كبير بسبب الوباء، لترويج والتسويق على الأنترنت.[1]

المطلب الثاني: تدعيات وباء كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

نحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم التداعيات التي سببها انتشار فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا، وذلك كما يلي:

أولا– أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاد الألماني، كما تعد من ضمن أهم مميزاته بالمقارنة مع الإقتصايات الأخرى، وكذلك أحد أبرز أسباب فاعليته وديناميكية التي يتصف بها، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]Bkhiti Ali, BouaouinaSalima, **The Effects Of Covid 19 On Small And MediumEnterprises Case Of Algeria China And The United Arab Emirates**, Journal Of Economic Growth And Entrepreneurship Jege, No 02,Algeria , 2021, p p 272-273.

ضرورة لتحقيق النمو والإزدهار الاقتصادي من خلال خلقها للوظائف والتدريب العمالة الشابة وتحسين القدرة التنافسية للإقتصاد من خلال الإستثمار وتضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جل الأعظم من المؤسسات العاملة في ألمانيا والتي يبدأ نشاطها من الأعمال الحرفية الصغيرة مرورا بالمؤسسات العائلية التقليدية وصولا للمؤسسات الراسخة على مستوى المحلي والإقليمي. وفي ظل حلول أزمة كورونا التي أثرت سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسببة تراجع الأعمال الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحسب تقرير لبنك إعادة الإعمار (KFW) حول صادرات المؤسسات الألمانية في عام 2020، تراجعت صادرات ألمانيا من السلع والخدمات بنسبة 10.1 في المائة إلى مليار يورو وقط تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة دوليا على وجه الخصوص بجائحة كورونا وسجلت إنخفاضا أكبر بشكل ملحوظ في المبيعات وتقليص حجم المبيعات وإضطراب سلسلة التوريد، وبالتالي حدوث إنخفاض كبير في المبيعات الأجنبية للمؤسسات متوسطة الحجم لعام 2020 ككل لتصل قيمتها إلى 494 مليار يورو وبنسبة إنخفاض بلغت 17 في المائة بالمقارنة بالعام 2019م.[1]

ثانيا– إجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قدمت الحكومة الألمانية العديد من الإجراءات والتي يمكن توضيحها كما يلي:

- تقدم وزارة الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية التمويل للمؤسسات التي تضررت بشكل كبير من الآثار السلبية لجائحة كورونا في البلدان الناشئة للمؤسسات الألمانية والأوروبية في الدول الناشئة ذات إلتزام طويل الأمد في هذه الدول وبحجم الأعمال 400.000.000 مساعدات طارئة بقيمة 480 مليون يورو للمحافظة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في ألمانيا التقدم للحصول على دعم مالي من الحكومة الفيديرالية للخدمات الإستشارية. ينطبق هذا أيضا إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة متعثرة، ويشترط لذلك ما يلي:
  - الحد الأقصى لقيمة الإستشارات تساوي 4 آلاف يورو، والحد الأقصى للمنحة تساوي 3200 يورو (يمكن تقديم عدة طلبات حتى يتم استنفاذ الحد الأقصى للمبلغ).
  - المؤسسات الإستشارية التي تحقق أكثر من 50 من مبيعاتها من خلال الخدمات الإستشارية مؤهلة للحصول على التمويل.

[1] غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، **الشركات الصغيرة والمتوسطة محرك الإقتصاد الألماني**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/10، ساء: 12:36، www.gorfa.de.

- تأجيل الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية التضامنية، إ ذا ثبت المؤسسات المستفيدة تأثرت بأزمة كورونا، وأن تحصيل الضرائب المنتظم سيشكل خطورة كبيرة عليها.
- يمكن للمؤسسات الصغيرة في قطاعات البيع بالتجزئة والثقافة وفنون الطهي التي تتوقع تكبد خسارة في عام 2020 بسب بأزمة كورونا التقدم بطلب إلى مكتب الضرائب الخاص بهم لاسترداد الضرائب المدفوعة لعام 2019، بالإضافة إلى المدفوعات المقدمة لعام 2020.
- أقل بقليل من ثلث جميع المؤسسات التي تعملبها موظفواحد على الأقل تخضع لمساهمات التأمين الإجتماعي تقدمت بطلب للعمل لوقت قصير.
- قد تلقى المؤسسات أجرا منحفضا لساعة العمل عندما يتأثر ملا يقل عن 10 بالمائة منها بنقص ساعات العمل (أي: ليس لديك المزيد من العمل للقيام به) بنسبة 10 بالمائة على الأقل في السابق، كما يجب أن يتأثر ثلث الموظفين بساعات العمل السالبة من أجل التأهل للحصول على تعويضساعات مخفض.
- ستحمي الحكومة الألمانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإجراءات جديدة لتوفير السيولة.
- سيتم توسيع برامج مساعدة السيولة الحالية لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض رخيصة، بما يمكن من تعبئة حجم كبير من القروض المعززة من للسيولة من البنوك التجارية.
- إفتراضات مخاطر أعلى تصل إلى 90 بالمائة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى حجم المبيعات يصل إلى 50 مليون يورو أو 250 موظفة، سيزيد من رغبة البنوك في تقديم الإئتمان.
- بالنسبة لبنوك الضمان، سيتم مضاعفة حد الضمان للمؤسسات الصغيرة إلى 2.5 مليون يورو، وسيزيد الإتحاد حصته من المخاطر في بنوك الضمان بنسبة 10 بالمائة لتسهيل تحمل المخاطر التي بصعب تقييمها في أوقات الأزمات.
- يشارك بنك التنمية الألماني في التمويل المشترك للإستثمارات ورأس المال العامل للمؤسسات المتوسطة والكبيرة. يتحمل بنك التنمية الألماني (KFW) ما يصل إلى 80 بالمائة من إجمالي المخاطر.
- يقدم ك ف دبيلو قرض المسار السريع للمؤسسات التي يعمل بها أكثر من عشر موظفين، ومن خلاله يمكن للمؤسسات متوسطة الحجم التقدم بطلب للحصول على القرض المسار السريع الجديد من (KFW) في للإستثمارات وتكاليف التشغيل اعتبارا من 15 أفريل 2020.
- خصصت ولاية بادن فور تمبورغ الفيديرالية 775 مليون يورو لإستمرار مساعدات طارئة وبرامج السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعانات صغيرة تصل إلى 15 ألف يورو.
- طبقا لمخطط الإقراض المعجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبموجبه يمكن تقديم القروض مع عملية موافقة سريعة (شنيلكريديت) إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يجوز أن تتجاوزمدة الضمانات 60 شهرا ويجب على المؤسسات دفع رسوم الضمان وفقا لظروف السوق.[1]

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا

يشهد العالم اليوم بأسره أزمة جائحة كورونا والتي عطلت اقتصاديات العالم وعالم الأعمال، الذي امتد أثره على أنشطة المؤسسات الصغيرة الصغيرة والمتوسطة في بر يطانيا، ويمكن استعراض ذلك في ما يلي:

أولا– أثر فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا:

تمثلت آثار فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا كالتالي:[2]

- انخفض رصيد مؤسسات الخدمات التي أفادت عن زيادة المبيعات المحلية إلى مستوى قياسي بلغ 80 نقطة مقارنة بالربع الأول من عام 2020 و هو الآن أقل بمقدار 28 نقطة عن الربع الأول من العام 2008–2009؛
- انخفض رصيد مؤسسات الخدمات التي أبلغت عن زيادة مبيعات الصادرات إلى مستوى قياسي بلغ 55 نقطة (إلى– 55%) وأصبح الآن أقل بـ 42 نقطة من أسوأ ربع عام خلال فترة التراجع 2008–2009؛
- انخفض رصيد مؤسسات الخدمات من تحسن المبيعات خلال العام المقبل من + 38% في الربع الأول إلى –36% في الربع الثاني؛
- كانت مؤسسات قطاع الخدمات بين المؤسسات والمستهلكين (b2c)مثل البيع بالتجزئة والترفيه والضيافة، أكثر عرضة للإبلاغ عن الانخفاضات عبر المؤشرات الرئيسية من مؤسسات قطاع الخدمات بين المؤسسات (b2c)؛
- بلغ رصيد مؤسسات التصنيع التي أبلغت عن تحسن المبيعات المحلية 62 نقطة أقل من الربع الأول، وقد انخفض رصيد شركات التصنيع التي تتحسن مبيعاتها خلال العام المقبل من + 34% في الربع الأول إلى –31% في الربع الثاني؛
- ارتفع رصيد المؤسسات التي أبلغت عن زيادة المبيعات المحلية إلى –59% في الربع الثاني من عام 2020، بانخفاض حاد من + 3% في الربع الأول؛
- انخفض رصيد المؤسسات التي أبلغت عن زيادة الصادرات من + 3% في الربع الأول إلى –52% في الربع الثاني؛

[1] أحمد ذكر الله، **الاقتصاد الألماني ومواجهة تداعيات فيروس كورونا**، المعهد المصري للدراسات، مصر، 05 نوفمبر 2020، دون صفحة.

[2] أحمد ذكر الله، **الحزم الاقتصادية البريطانية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا**، المعهد المصري للدراسات، مصر، 12 أوت 2020، ص ص 06 - 08.

- انخفض رصيد المؤسسات التي أبلغت عن تحسن في التدفق النقدي من -6% إلى -47%؛
- انخفض رصيد المؤسسات التي تتوقع ارتفاع أسعارها من +33 في الربع الأول إلى + 12% في الربع الثاني؛
- انخفض ميزان المؤسسات التي تتطلع إلى زيادة الاستثمار في المصانع والآلات إلى -42%، وهو أدنى مستوى مسجل؛
- انخفض رصيد المؤسسات التي تتطلع إلى زيادة الاستثمار في التدريب بشكل حاد من + 16% إلى – 38.
- بلغ إجمالي عدد ساعات العمل الأسبوعية في الأشهر الثلاثة حتى مايو 2020 مليون، بانخفاض قدره 175.3 مليون (16.7%) ساعة عن العام السابق، وهو أكبر انخفاض منذ أن بدأت السجلات في عام 1992؛
- انخفضت الوظائف الشاغرة بمقدار 463.000 في الربع الأخير إلى 333.000، وهو أكبر انخفاض فصلي في إجمالي الوظائف الشاغرة منذ بدء السلسلة الزمنية الحالية في عام 2001؛
- انخفض متوسط الأجور بالقيمة الحقيقية في الأشهر الثلاثة حتى مايو 2020، مع تغيير سنوي قدره -1.3% بما في ذلك المكافآت، و-0.2% باستثناء المكافآت؛
- كان 46 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 16 و 64 عاماً غير نشطين اقتصاديا، أي أقل بمقدار 92000 عن الربع السابق. وبلغ معدل الخمول 20.4% بارتفاع 0.2 نقطة مئوية عن الربع السابق؛
- يتأثر بعض العمال اقتصاديا بشكل غير متناسب من تفشي الفيروسات التاجية. تأثر العمال الذين ينتمون إلى مجموعة عرقية (سوداء وآسيوية وأقلية أقلية) والنساء والعمال الشباب والعمال ذوي الأجور المتدنية والعمال ذوي الإعاقة بشكل سلبي اقتصاديا من تفشي الفيروس التاجي.

ثالثا– الإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهدت مؤسسات الحكومة البريطانية المتحدة انخفاضاً حاداً في الإيرادات لأسباب تتعلق إما بالإغلاق الجزئي لأنها مغلقة مؤقتاً، أو لتعطل سلاسل التوريد الخاصة بها، أو لتراجع المبيعات، مما عرضها لخسائر كبيرة هددت استمرار النشاط أو الإحتفاظ بالعمالة. مما أدى لإتخاذ حزمة كبيرة وواسعة النطاق من الإجراءات المالية لمجابهة هذه الأزمة، ويمكن استعراض أهم تلك الحزم من خلال النقاط التالية:

- استخدمت الحكومة النفقات العامة لمواجهة التكاليف التي تتكبدها المؤسسات، ومن أهمها، تحمل الدولة لتكاليف العطلات، حيث ألغت مدفوعات أسعار الأعمال للفترة 2021/2020 للمؤسسات في إنجلترا في صناعات التجزئة والضيافة والترفيه، وللحضانات.

- وسع ذلك نطاق الدعم الذي كان قائما بالفعل لبعض هذه المؤسسات نفسها حتى قبل أزمة كورونا تلك الموجودة في قطاع التجزئة في إنجلترا بقيم تتراوح بين 15,000جنيه 51,000 جنيه إسترليني، وكانت معظم هذه المؤسسات تستحق خصم يبلغ 50% فقط في العام السابق 2020/2019.
- كما ألغت الحكومتان الأسكتلنديةوالويلزية مدفوعات العطلات في 2021/2020 للمؤسسات في صناعات التجزئة والضيافة والترفيه. أعلنتأيرلندا الشمالية عن عطلة لمدة ثلاثة أشهر لجميع المؤسسات من الأسعار غير المحلية (أي ما يعادل أسعار الأعمال).
- تقدم الحكومة منحاً نقدية لبعض المؤسسات، وبعضها يستهدف صناعات محددة، حيث تقدم الحكومة منحاً نقدية بقيمة 25,000 جنيه إسترليني للمؤسسات في قطاعات البيع بالتجزئة والضيافة والترفيه مع مبلغ يخضع للتقدير يتراوح بين 15,000 جنيه إسترليني و51,000 جنيه إسترليني. كما سيتم تقديم المنح المكافئة من قبل الحكومات الأسكتلنديةوالويلزية.
- تستفيد المؤسسات العاملة في العقارات منخفضة القيمة من تخفيف مدفوعات الإجازات للمؤسسات الصغيرة (SBRR)، وبغض النظر عن نوع الأعمال التي تقوم بها.
- المؤسسات التي قيمتها أقل من 12,000 جنيه إسترليني لا يدفعون رسوماً للإجازات على الإطلاق، بينما تلك التي قيمتها تتراوح بين 12,000 جنيه إسترليني و15,000 جنيه إسترليني يحصلون على خصم. وستتلقى جميع المؤسسات المؤهلة للحصول على SBRR أيضا منحة نقدية بقيمة 10,000 جنيه إسترليني.
- سيتم أيضاً دفع منحة بقيمة 10,000 جنيه إسترليني لجميع المؤسسات المؤهلة للإغاثة الريفية، والتي تغطي العقارات منخفضة القيمة في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.كما سيتم تقديم المنح المكافئة من قبل الحكومات الأسكتلندية والويلزية.
- أعلنت الحكومة عن خطة مدتها ثلاثة أشهر لتقديم ما يصل إلى 9 ملايين جنيه إسترليني من المنح لصناعة صيد الأسماك ومليون جنيه إسترليني إضافي لمساعدة الصيادين على إيجاد أسواق محلية بديلة لصيدهم.
- سيكون الصيادون مؤهلين للحصول على المنحة إذا كانوا يشغلون قارباً يقل طوله عن 24 متراً وسجلت مبيعات بقيمة 10,000 جنيه إسترليني أو أكثر في 2019. وستكون المؤسسات التي تزرع الأسماك والمحار مؤهلة لذلك أيضاً.

- عادة، يجب أن يوفر أرباب العمل لجميع الموظفين الذين يتقاضون ما يزيد عن 118 جنيها إسترلينيا في الأسبوع من اليوم الرابع على التوالي من المرض ولمدة تصل إلى 28 أسبوعاً، الأجر المرضي القانوني (SSP) . يتم دفعSSPبمعدل 94.25 جنيه إسترليني في الأسبوع.
- ستقوم الحكومة وفق الحزم الجديدة بتعويض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تلك التي لديها أقل من 250 موظفا) لمدة تصل إلى 14 يوماً من الأجر المرضي المرتبط بـCOVID-19لكل موظف من اليوم الأول من الغياب.
- أعلنت الحكومة في 20 مارس عن خطة جديدة للاحتفاظ بالوظائف، بهدف تشجيع أصحاب العمل على إبقاء العمال ودفع رواتبهم حتى في ظل توقف العمل، وبموجب هذه الخطة ستدفع الحكومة للمؤسسات حتى 80% من تكاليف الرواتب للعاملين الذين تم دفعهم (بما في ذلك الأجور وبطاقاتNICلأصحاب العمل ومساهمات التقاعد التي تتطلبها سياسة التسجيل الذاتي للحكومة)، وذلك بحد أقصى 2,500 جنيه إسترليني شهرياً لكل عامل (14).
- تم تأجيل مدفوعات ضريبة القيمة المضافة التي كان من المقرر إجراؤها في مارس 2020 (والتي تقدر بنحو 30 مليار جنيه إسترليني) حتى نهاية يونيو، مما يمنح المؤسسات وقتاً أطول لدفع فاتورة الضرائب.
- قد تكون المؤسسات والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعانون من ضائقة مالية مؤهلين أيضاً للحصول على الدعم من خلال برنامج HMRC S TIME TO PAY.وهذايعطي دافعي الضرائب الذين يكافحون لفترة أطول لدفع فواتير الضرائب. حان وقت الدفع هي خدمة حالية لكنHMRCتعمل على زيادة الموارد المخصصة لها للتعامل مع الحجم الكبير المتوقع للطلبات.
- تعمل الحكومة على تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض منخفضة التكلفة. ستضمن الحكومة 80% من قيمة القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال بنك الأعمال البريطاني – (BBB) وهو هيئة تابعة للقطاع العام تستثمر أموال القطاع الخاص (من مجموعة من الشركاء التي تضم البنوك بشكل أساسي) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقدم الحكومة أيضاً قروضاً تتراوح قيمتها بين 125,000 جنيه إسترليني و5 ملايين جنيه إسترليني لمؤسسات مقرها المملكة المتحدة، لتتناسب مع التمويل الذي يتم جمعه من المستثمرين من القطاع الخاص.
- لكي تكون المؤسسات مؤهلة يجب أن تكون قد جمعت من قبل – في السنوات الخمس الأخيرة – ما لا يقل عن 250,000 جنيه إسترليني من الاستثمار في الأسهم من أطراف أخرى.

- تم تصميم هذا الصندوق لمساعدة تلك المؤسسات – ولاسيما المؤسسات الناشئة – التي لا تتأهل عادةً للحصول على قروض مصرفية وتعتمد بدلاً من ذلك على الاستثمار في الأسهم. وسيتم إصدار هذه القروض من قبل بنك الأعمال البريطاني وستكون قابلة للتحويل – أي سيتم تحويل القرض إلى حقوق ملكية في الجولة التمويلية المؤهلة التالية للمؤسسة.
- كما منحت الحكومة أيضاً مبلغاً إضافياً قدره 550 مليون جنيه إسترليني لشركةInnovate UK ، وهي الهيئة العامة المسؤولة عن زيادة الابتكار، لتوزيعها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على البحث والتطوير. سيأتي هذا في شكل منح وقروض، مع دعم منحة بقيمة 110 مليون جنيه إسترليني و210 مليون جنيه إسترليني لعملاء Innovate UKالحاليين الذين تم الإعلان عنهم بالفعل. ولم يتم بعد تخصيص 200 مليون جنيه إسترليني أو نحو ذلك.
- في الرابع من يونيو، أعلنت الحكومة عن مخطط جديد لضمان ما يصل إلى 10 مليار جنيه إسترليني من المعاملات من خلال خطة إعادة تأمين الائتمان التجاري الجديدة. يحمي تأمين الائتمان التجاري المؤسسات من التخلف عن السداد من المؤسسات التي تبيع السلع لها. في المقابل يجب على مؤسسات التأمين المشاركة التخلي عن الأرباح ومكافآت كبار الموظفين المتعلقة بأعمال التأمين على الائتمان التجاري.
- سيتم تأجيل الدفعات إلى بداية شهر مارس للمخطط الأول، وبداية شهر يونيو للمرحلة الثانية. أثناء انتظار دفع الخطة، يمكن لهذه المؤسسات التقدم بطلب للحصول على قروض بموجب CBILS أو يمكن للأفراد في الأسر ذات الدخل المنخفض التقدم بطلب للحصول على الائتمان الشامل.
- للمساعدة على ضمان أن معدل الفائدة المنخفض يغذي الإقراض للمؤسسات، أعلن بنك إنجلترا أيضاً عن خطة جديدة لتقديم البنوك تمويلاً لمدة أربع سنوات بسعر الفائدة الأساسي أو قريباً جداً منه (أي 0.1%). سيزود هذا البنوك بمصدر تمويل فعال من حيث التكلفة، معزول عن أي ظروف معاكسة في أسواق التمويل المصرفي.

ستكون البنوك قادرة على اقتراض مبلغ يصل إلى 10% من المبلغ الذي تقرضه للأعمال التجارية، وسيتوفر تمويل إضافي للبنوك التي تزيد الإقراض، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عندما تم الإعلان عن هذا المخطط لأول مرة في 11 مارس (عندها سيتم السماح للبنوك باقتراض مبلغ يصل إلى 5% من صافي الإقراض)، ومن المتوقع أن يوفر المخطط "ما يزيد عن 100 مليار جنيه إسترليني" في التمويل للبنوك.

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

تهدف دراسة هذا المبحث إلى التطرق إلى الآثار التي خلفتها أزمة كورونا كوفيد -19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، خاصة (السعودية ، الأردن، عمان، الإمارات)، كما تسعى إلى إبراز جهود الدول العربية المبذولة للقضاء على الوباء.

المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو وخلق الفرص الوظيفية والتشجيع على الإبتكار حيث أنها تشكل 99.41 في المملكة العربية السعودية، كما أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تعادل 28.7. ففي بلدان مختلفة حول العالم، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي في تلك البلدان.

وبحلول أزمة جائحة كورونا تأثرت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول من انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد – 19" والتي أثرت على اقتصادياتها العالم وعالم أعمالها، حيث بات من الضروري عليها إتخاذ إجراءات صارمة لإحتواء الوباء الذي امتد أثره خاصة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة لهدف تسريع عودة الحياة على ما كانت عليه وفتح إقتصاياتها. [1]

أولا– الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

تمثل أزمة كورونا تحديا غير مسبوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما نجم عنها من آثار مالية وإقتصادية على هذه المؤسسات منها: الإنخفاض المفاجئ في الطلب على المنتجات والخدمات، ونقص العمالة، وانقطاع الإمدادات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف القوة الشرائية، والتأثير على توافر الموظفين، خاصة للمؤسسات التي لا يمكن لموظفيها العمل عن بعد، بجانب احتمالية تأثر العمليات بهذه المؤسسات بانقطاع الإمدادات.[2]

فقد سعت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ممثلة بمركز الأبحاث والدراسات في العمل على قياس حجم أثر جائحة كورونا على المؤسسات وذلك عبر استطلاعات تم توزيعها على ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عدد من القنوات. تسلط النتائج الضوء على عدد من التدابير والإجراءات:

99.5 من المشاركين في الاستطلاع يتفقون بأن منشآتهم بشتى أحجامها تأثرت سلبا بشكل مرتفع جدا. فعلى وجه الخصوص، 70.8 من المؤسسات الصغيرة، و60.4 من المؤسسات المتوسطة تأثرت بشكل مرتفع جدا، كما فقد العديد من العاملين وظائفهم بشكل مؤقت بسبب تأثير الأزمة. لكن كان لقرار المملكة الخاص بدفع 60 من مرتبات العاملين

[1] هشام محمد، نورة اليوسف، وآخرون، **تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية، ماي 2020، ص 03.

[2] محمد الحارثي، معز شقشوق، وآخرون، **تأثير 19– COVID على أهم القطاعات الحيوية الرئسية**، منتدى أسبار الدولي، المملكة العربية السعودية، 22-25 أفريل 2020، ص 21.

السعوديين أثر إيجابي في تخفيف أثر الجائحة على القطاع الخاص خلال الثلاثة أشهر القادمة من خلال رفع بعض الإلتزامات المالية. حيث 52 من المؤسسات بمختلف أحجامها غير قادرة على الوفاء بالإلتزامات المادية اتجاه الموظفين بسبب تداعيات الأزمة. كما أنه وفي ظل استمرار الظروف الحالية، 73 من المؤسسات يرون مدة استمرارهم لن تتعدى ال 6 أشهر. أما في القسم المالي فقد أظهر الإستطلاع أن 91 من المؤسسات بمختلف أحجامها تواجه أثر سلبي نتيجة الإجراءات الإحترازية كحظر التجوال. فعلى سبيل المثال 46 من المؤسسات بمختلف أحجامها، أشارت إلى أن متوسط مبيعاتها تأثر بنسبة 100، و81 من المؤسسات الصغيرة و 87 من المؤسسات المتوسطة الذين شملهم الاستطلاع يقدمون على إلغاء خططهم الإستثمارية والتوسعية بسبب جائحة كورونا. فيما يخص قسم مدى مرونة الأعمال 79 من أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتضمنها خدمات إلكترونية قبل جائحة كورونا. كما أن 21 من أنشطة أصحاب المؤسسات تضمنت على خدمات إلكترونية في أنشطة خدمات الإقامة والطعام وتجارة الجملة والتجزئة. أيضا أقدم 26 من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تدريب موظفيهم أزمة على نموذج العمل المستحدث استجابة للتغيرات التي أحدثتها أزمة كورونا.[1]

تأثرت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كورونا سالبا بشكل "مرتفع جدا". فعلى وجه الخصوص، 70،8% من المؤسسات الصغيرة، و60،4% من المؤسسات المتوسطة تأثرت بشكل "مرتفع جدا". ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

[1] هشام محمد، نورة اليوسف، مرجع سبق ذكره، صص 24- 25.

الشكل رقم (01-03): مستوى تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية سنة 2020

المصدر: هشام محمد، نورة اليوسف، وآخرون، **تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، جمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الأمير سلطان، المملكة العربية السعودية، ماي 2020، ص 05.

ثانيا- مبادرات المملكة العربية السعودية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حزم التحفيز المالي:

اتخذت المملكة العربية السعودية تدابير احترازية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد -19"، اتخذت الحكومة العديد من المبادرات لمساعدة القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث أنها الأكثر تضررا من الجائحة، كما قدمت حزمة مالية للتحفيز الاقتصادي بقيمة 70 مليار ريال سعودي لتنفيذ هذه المبادرات:

- إعفاء من رسوم العمالة الوافدة حتى 30 يونيو 2020 لمن انتهت إقاماتهم؛
- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة السلع الإنتقائية لفترة 3 شهور؛
- تغطية رواتب 60 بالمائة من الموظفين السعوديين لبعض القطاعات المتأثرة بالجائحة؛
- تأجيل دفع رسوم البلديات ورسوم الخدمات الحكومية المستحقة على القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر؛
- خصم بنسبة 30 بالمائة على فواتير الكهرباء للإشتراكات الصناعية والتجارية والزراعية لمدة شهرين (ماي وأفريل)، مع احتمال تمديدها؛[1]

[1] الجزيرة كابيتال، **أثر انتشار فيروس كورونا على القطاعات في المملكة العربية السعودية**، بتاريخ الإطلاع 2022/04/28، سا: 15:04، www.aljazira.capital.com.sa.

- تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل بعد إصدارها، والتي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة حتى في حال ختمها في المطار، أو تمديدها لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل؛
- تمكين أصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والعودة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل؛
- التوسع في قبول طلبات التقسيط بدون اشتراط دفعة مقدمة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل؛
- تفويض وزير المالية للموافقة على الإقراض وغيره من صور التمويل والإعفاء من سداد رسوم وعوائد القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2020، لمبادرة برنامج استدامة المؤسسات؛
- منح الشهادات الزكوية بلا قيود عن مدة إقرار العام المالي 2019؛
- تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم المستحقة على مؤسسات القطاع الخاص، وذلك لمدة ثلاثة أشهر مع وضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تضررا حسب الحاجة.[1]

ثالثا– مبادرات وإجراءات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أقرت السعودية العديد من الإجراءات والمبادرات الهادفة إلى تخفيف الآثار المالية والإقتصادية لفيروس كورونا على القطاع الخاص وخصوصا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق فقد عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على إعداد برنامج تصل قيمته في المرحلة الحالية إلى نحو 50 مليار ريال. يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات يتضمن أهمها ما يلي:[2]

دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وذلك من خلال ثلاثة برامج تمثلت في:

1- **برنامج تأجيل الدفعات:** ويتضمن إيداع مبلغ يصل إلى 30 مليار ريال لصالح البنوك ومؤسسات التمويل، مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) لمدة ستة الأشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] وزارة الإستثمار، **مبادرات وحوافز الجهات الحكومية في دعم الأعمال خلال جائحة فايروس كورونا**، بتاريخ الإطلاع 2020/05/04، سا: 11:30، https//www.misa.gov.sa.

[2] محمد الحارثي، معز شقشوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

2- **برنامج تمويل الإقراض**: ويشتمل على تقديم التمويل الميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ يصل 13.2 مليار ريال، عن طريق منح قروض من البنوك ومؤسسات التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف دعم استمرارية الأعمال ونمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية، وبما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

3- **برنامج دعم ضمانات التمويل**: وفي إطاره تم إيداع مبلغ يصل إلى 6 مليارات ريال لصالح البنوك وشركات التمويل لتمكين جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات التمويل الممنوحة لهذه المؤسسات، بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمؤسسات المستفيدة من هذه الضمانات خلال العام المالي 2020م ودعم التوسع في التمويل لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالمؤسسات المتأثرة جراء التدابير الإحترازية التي تم تبنيها:

فقد جرى التنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات، وتتجلى أهمية هذه البرامج في ضوء الآثار السلبية التي طالت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا. كما أنها كانت ضرورية بالنظر إلى أن هذا القطاع يشكل أهمية بالغة في الاقتصاد القومي من ناحية المساهمة في الناتج المحلي، وكذلك من ناحية التوظيف، كما أنه أحد دعائم تحقيق رؤية المملكة 2030.

ومن ثم فقد عملت مؤسسة النقد على تخفيف الأعباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أزمة كورونا، مع تركيز الجهات التمويلية على الجوانب ذات الأولية، وكذلك إتاحة الفرصة للتواصل مع أي من هذه المؤسسات التي تضررت من أزمة كورونا والعمل معها على إيجاد تدابير مناسبة لحالة كل منها وما لحق بها من آثار من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي رسوم إضافية.

وفي الواقع فإن دعم مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا من شأنه أن يسهم في تقليل خسائرها، ومساعدتهما في الحفاظ على موظفيهما والعاملين فيهما، ما يمكن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها على نحو ينعكس على استقرار الأسواق والقوة الشرائية عند مستوياتها الآمنة، والوصول إلى معدلات النمو المستهدفة.

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

لأكثر من عام كان لجائحة فايروس كورونا -19 آثار سلبية خطيرة على الأفراد والعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم وكذلك في الأردن، فيما يخص الأردن فقد أجبرت إجراءات الإغلاق العامة وإغلاق الحدود والقيود المفروضة على حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إغلاق أو تقليص أعمالها التجارية وكذلك تسريح الموظفين وخفض أجور العمال، فعلى الرغم من جهود الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الجائحة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة إلا أن الآثار المبلغ عنها للجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت شديدة.

أولا– الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

تمثلت هذه الآثار في النقاط التالية:[1]

- كان لجائحة كورونا -19 آثار سلبية على المؤسسات من جميع الأحجام وجميع القطاعات،ومع ذلك فقد كان الأثر السلبي الأكبر من نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أكدت أربع مؤسسات من أصل عشرة تمت مقابلتها أنها سرحت موظفا واحدا أو أكثر منذ تفشي جائحة فايروس كورونا -19؛
- كان العبء الإقتصادي الأكبر على المؤسسات خلال الجائحة هو الإيجار (61 في المائة) والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي (51 بالمائة) ودفع الفواتير (30 في المائة)؛
- أكدت واحدة من كل خمس مؤسسات أن ديونها زادت مع الأخذ في الإعتبار أن الربع من المؤسسات التي شملتها الدراسة لديها قروض بنكية، بالإضافة إلى أن أكثر من ثلثها كان لديه إما إلتزام مالي غير رسمي مثل الديون من العائلة أو الأصدقاء؛
- واجه العمال غير الرسميين العبء الإقتصادي الأكبر مما أدى إلى تفاقم الوضع لديهم، إن عمال المياومة غير الرسميين – يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة في قطاعات الإنشاءات والزراعة والفلاحة وقطاع السياحة — ولم تكن هذه الفئة قادرة على الإستفادة من حزم دعم الضمان الاجتماعي؛
- شهدت معظم المؤسسات تراجعا في إيراداتها، حيث أفادت معظم المؤسسات بوجود تراجع في الطلب على منت جاتها وخدماتها بالإضافة إلى مواجهة صعوبات في الوصول إلى رأس المال؛

[1] منظمة العمل الدولية، **أثر فايروس كورونا المستجد على المؤسسات في الأردن**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/10، ساعة: 16:16، www.ilo.org.

- ازدادت ديون الكثير من المؤسسات وشكلت تكاليف الطاقة والخدمات الرئيسية الأخرى مصدر قلق رئيسي بالنسبة للمؤسسات، في حين أن تحديات الإيجار والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي كانت من أكبر الأعباء التي واجهتها هذه المؤسسات؛
- قلة عدد المؤسسات التي بدأت بالإستثمار في المنصات الرقمية أو أسلوب عملها للوصول إلى أسواق جديدة، لا يبشر بالخير بالنسبة لقدرة المؤسسات على مواجهة الأزمة في المدى البعيد وللتنافسية في الأردن.

ثانيا– الإجراءات المتخذة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا في الأردن

لقد كان لأزمة كورونا تأثير كبير على شريان الحياة الاقتصادية في الأردن، حيث أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من إغلاق تام وفقدان الإيرادات اليومية. وكون العديد من المؤسسات تعتمد على الإيرادات اليومية في تغطية النفقات الحالية، فإن قدرة المؤسسات على الصمود في مواجهة هذه الأزمة محدودة للغاية. وفي الحقيقة، لقد جاء القرار الذي اتخذته الحكومة بتخفيف إجراءات الإغلاق في الوقت المناسب، وبالرغم من تخفيف إجراءات الإغلاق فإن الإنقطاع السابق لا يزال يولد شعور كبير بالقلق بين الكثيرين خاصة فيما يتعلق بتأمين التكاليف المستحقة كالإيجارات والرواتب، مما أدى إلى ضرورة وضع إجراءات أكثر فاعلية للتخفيف من عبء هذه الأزمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي محاولة للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة على المؤسسات بدأت الأغلبية بتأجيل ما أمكن من الدفعات المستحقة، كما لجأت نسبة كبيرة إلى التمويل الخارجي، وتنوي العديد من المؤسسات أن تحذو حذوها. ومن الجدير بالذكر، أن المؤسسات تسعى حاليا إلى تأجيل الإجراءات التي تمس موظفيها بشكل مباشر وتآثر البحث عن حلول أخرى، إذ احتلت خصومات الرواتب وتسريح الموظفين ملاذا أخيرا لمعظم المؤسسات.[1]

وبالنسبة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعالج التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الغالبية العظمى من المؤسسات كانت راضية وتثني على الجهود المبذولة لاحتواء انتشار الفيروس في البلاد، أيضا أبدت هذه المؤسسات

[1] شركة إبسوس في الأردن،**التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة**، تاريخ الإطلاع 2022/05/09، سا 12:17، www.ipsos.com.

نوعا من التقدير لجهود الحكومة في تقليص التأثير السلبي على الإقتصاد إلا أنه حصد وبشكل طفيف أقل رضى مقارنة مع جهود الإحتواء حيث تعتقد شركة من كل شركتين بأن الحكومة قد قامت بعمل جيد على هذا الصعيد. ومع ذلك، فإن المؤسسات لديها تصور مختلف فيما يتعلق بفعالية الإجراءات الحكومية في معالجة الإحتياجات والتحديات المتعلقة بأعمالها كما هو موضح في الشكل الموالي:[1]

[1] شركة إبسوس في الأردن، نفس المرجع، ص 16.

الشكل رقم (02-03): الآداء الحكومي في الحد من انتشار الفيروس وتأثيره على الإقتصاد سنة 2020

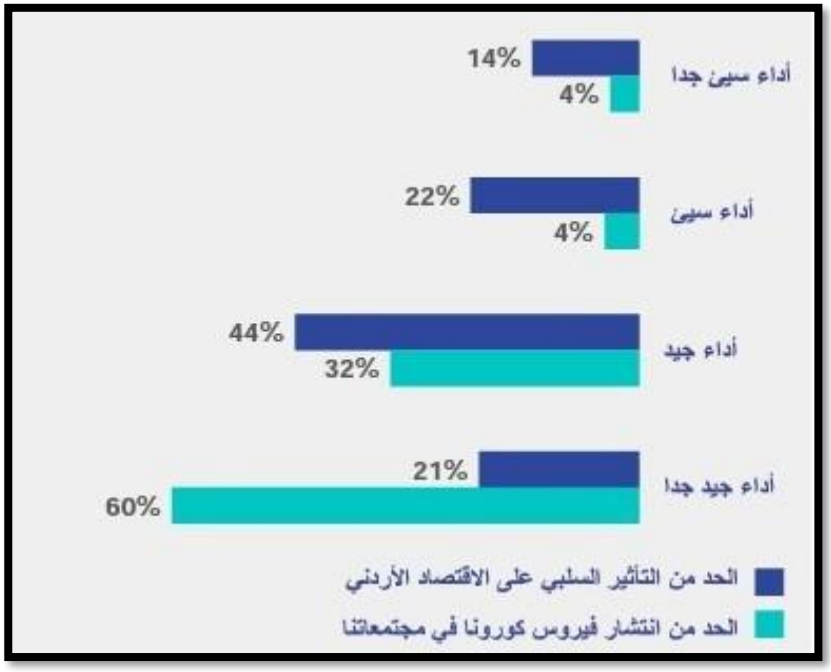

المصدر: شركة إبسوس في الأردن،**التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/09/، www.ipsos.com.

تمثلت الإجراءات التي اتخذتها المملكة الأردنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجابهة جائحة كوفيد -19 في النقاط التالية:

- تلقت ستة من كل عشرة مؤسسات دعما حكوميا على شكل إعانات الأجور من خلال إعفاءات الضمان التجاري أو الخصومات على نسب مساهمات أصحاب العمل ومساهمات الموظفين؛[1]
- تأجيل دفع الضرائب والمساعدة الإجتماعية وتخفيض نسب الفوائد والسيولة ؛
- أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية برنامجين موجهين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد ومنحت فترة سماح مدتها خمس سنوات وبرنامج تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان شركة ضمان القروض الأردنية؛
- أعلنت وزارة المالية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تأجيل 70 بالمائة من قيمة الرسوم الجمركية لمؤسسات مختارة وتخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات القطاع الخاص؛

[1] منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- تقديم الدعم للفئات الهشة من عمال المياومة عن طريق برنامج المعني بالتحويلات النقدية وهو "صندوق العونة الوطني"؛[1]
- قام البنك المركزي الأردني أيضا باتخاذ حزمة من الإجراءات بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كوفيد -19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلخصت في:
- السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس؛
- ضخ سيولة إضافية للإقتصاد الوطني بقيمة 550 مليون دينار من خلال تخفيض الإحتياطي النقدي الإلزامي، وتخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية؛
- دعم المؤسسة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج المؤسسة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية.[2]

المطلب الثالث: تدعيات أزمة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان

رغم الأوضاع الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 في عمان، وما تسببت به من آثار وأضرار كبيرة ومتنوعة، خصوصا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول استعراضها كالآتي:

أولا- أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"من أبرز القطاعات المتأثرة بجائحة كورونا، الفنادق والمطاعم، يليها النقل والتخزين، ثم قطاع التجارة الجملة والتجزئة، ويقع العبء الأكبر من تأثيرات جائحة كورونا في هذه القطاعات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص"، وفق ما رصده بحث صادر في 20 أكتوبر الماضي على جامعة السلطان قاموس بعنوان "تأثير أزمة كورونا المستجد على قطاعات التنمية في السلطنة"، لافتا إلى "أن القطاعات التي تتطلب صلة مباشرة مع المستهلك تأثرت نتيجة إنخفاض الطلب الداخلي وإنهيار الطلب من قبل السياح المسافرين"، نتيجة إغلاق الحدود من ديسمبر/ كانون الأول 2020 حتى سبتمبر أيلول 2021.

---

[1] ، **سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة في الأردن**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/08، سا: 18:25، www.medmsmes.eu.

[2] البنك المركزي الأردني، **حزمة من الإجراءات الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد الوطني**، بتاريخ لإطلاع 05/08/ 2022، سا: 19:02، www.cbj.gov.jo.

ما سبق تؤكده بعض حالات من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممن تكبدو خسائر بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة كورونا، ومنهم محمود العبري، والذي بدأ مشروعه الخاص في بيع الأدوات المكتبية (جملة وتجزئة) بولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة في عام 2008، ومن وقتها كبر المشروع الذي بدأ ب 1500 ريال عماني (رقابة 4 آلاف دولار) واكتسب خبرة جيدة في مجال القرطاسية، لكنه تعرض لخسائر كبيرة بعد إغلاق وتراجع حاجة المستهلكين والمدارس لمنتجاته، غير أنه لم يحصل على دعم مالي بحسب تأكيده ل "العربي الجديد".

وتسبب فيروس كورونا في إغلاق أنشطة تجارية الأنشطة التجارية في إنخفاض دخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير مع بقاء كافة إلتزاماتها قائمة ومنها الإيجارات ومرتبات العاملة والأقساط البنكية، مما وضعها في مأزق قانوني بحسب المحامي علي الشيدين والذي يملك مكتب محاماة واستشارات القانونية في مسقط، قائلا: تواجه هذه المؤسسات قضايا تتعلق بمتأخرات الإيجارات وتراكمها على أصحاب المشاريع خلال فترة جائحة كورونا، ويضيف ل " العربي الجديد" أنهم يتابعون القضايا في المحاكم الإبتدائية تتعلق بهذا الجانب ويتابع: "للأسف عندا تصل القضايا المتأخرات الإيجارات إلى المحاكم، فالقضاة ملزمون بتطبيق القانون".[1]

ثانثا– المبادرات والحوافز الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قدمت الحكومة العمانية مجموعة من التسهيلات والحوافز للتخفيف من آثار فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في:

- **حوافز إقتصادية:** تمثلت فيما يلي:[2]

- تخفيض معدل ضريبة الدخل من 15بالمائة إلى 12 بالمائة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ترويج الإستثمار لسنتين الضريبتين 2020م و2021م واستمرار تأجيل أقساط القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحقة لصندوق الرفد (سابقا) حتى نهاية ديسمبر 2021 م؛
- إسناد مناقصات للمشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف ريال عماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حصل أصحابها على بطاقة ريادة، ويتم إستثناء من ذلك بقرار مسبب من رئيس الوحدة؛

[1] ناجية البطاشي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمان مواجهة مع تداعيات كورونا**، العربي الجديد، عمان، 23 فيفري 2020، دون صفحة .

[2] راشد النعيمي، **سلطنة عمان تطوق تأثيرات "كورونا" في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الإمارات العربية المتحدة، 27 ماي 2021، دون صفحة.

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موافقة برنامج تمويلي من بنك التنمية العماني لتعزيز صادرات المنتجات والخدمات العمانية وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار وكريدت عمان وتخفيض رسوم التراخيص البيئية المجددة خلال عام 2021 بنسبة 50 بالمائة عن كامل مدة سريان التراخيص؛ الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع المؤسسات التي تباشر نشاطها الرئيسي في قطاعات التنويع الاقتصادي إبتداءا من أول يناير الماضي وذلك لمدة خمسة سنوات وفقا لضوابط وشروط التي سوف يتم الإعلان عنها من قبل جهاز الضرائب وذلك بإعتبار من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري.

- **حوافز مصرفية**: تمثلت جهود هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم مجموعة من التسهيلات وحوافز مصرفية تمثلت في:

- تأجيل الأقساط والفوائد والأرباح، والتسهيلات الإئتمانية، وإعادة جدولة القروض؛
- تسهيلات إعفاءات ضريبية اشتملت على تخفيض ضريبة الدخل، وتقسيطها، وترحيل الخسارة، والإعفاء من الضريبة السياحية والبلدية وغيرها؛
- إعفاءات رسوم التراخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأجيل سداد الإشتراكات الشهرية في نظام التأمينات الاجتماعية وتخفيض الرسوم و الإعفاء من غرامات التأخير والبرامج التمويلية الطارئة وتأجيل دفع مستحقات خدامات الأساسية (الكهرباء والمياه)؛
- دراسة أوضاع المؤسسات المتأثرة ومعالجتها ودراسة لقياس أثر المحفزات والإعفاءات في تحسين وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **حوافز إجتماعية**: تمثلت حزمة المبادرات الحماية الإجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تمويليا طارئ لرواد الأعمال الحاملين لبطاقة ريادة الأعمال وإعفاء المواطنين المستفدين كافة من برنامج سند وموارد الرزق السابق من أداء المبالغ غير مسددة المستحقة عليه؛
- 15 من المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضافة المؤسسات متناهية الصغر؛

- قدم بنك التنمية العماني تسهيلات مالية بدون فوائد والرسوم للعاملين لحسابهم الخاص، منها أعمال البيع والخدمات المتنقلة والأعمال المنزلية، وأصحاب السيارات الأجرة المرخصة للعمل في الفنادق والمطارات، ومشاريع المرأة.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تأثرا اقتصاديا معظم الدول بجائحة كورونا على غرار الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات الخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، مما انعكس سلبا على التسيير العادي لنشاطها وهذا ما أدى إلى وضع الحكومة الجزائرية إجراءات وتدابير لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر وموقعها في هذه الأزمة

عاش الإقتصاد الجزئري خلال سنة 2019، من تباطؤ في في النمو الإقتصادي، حيث شهدت الجزائر أزمتين حادتين لم تعدها فيما سبق، الأولى الأزمة الصحية والأزمة الثانية الإقتصادية سببها تراجع أسعار النفط بشكل أكبر من إيرادات الدولة بنسبة 93%.

أولا– أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر:

من بين الأسباب نجد:[2]

- عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من إيطاليا وفرنسا ومع ذلك لم تعلق الحكومة النشاط؛
- التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الإحترازية للوقاية من انتشار فيروس –كوفيد 19؛
- نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي.

ثانيا– موقع الجزائر من أزمة كورونا:

هناك عدة عوامل تجعل من الإقتصاد الجزائري اقتصادا هشا لا يقوى على مواجهة أزمة كهذه رغم عدم توفير صفحات المضاربة في الأسواق المالية، لكن أهم العوامل الحديثة التي من شأنها التسريع بوتيرة الصدمة وهي:[3]

[1] هيثم بن طارق المعظم، **جهود متواصلة ومستمرة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا**، 27 ماي 2021، دون صفحة.

[2] وسام بوقجان، فواز واضح، **جائحة كورونا(كوفيد 19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02،الجزائر ، ديسمبر 021، ص ص 426-427.

[3] وسام بوقجان، فواز واضح، مرجع سبق ذكره، ص 427.

- السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الجزائر 2006-2008 (خاصة زيادات الأجور دون مقابل حقيقي)، والتي لم ترافقها سياسات فعالة لزيادة الإنتاجية وخلق الفرص مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم؛
- الإعتقاد الخاطئ بنجاعة سياسة التقشف أثناء انخفاض أسعار النفط 2014-2015 حيث أن هذه السياسة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي وزيادة عجز الميزان التجاري وتفاقم معدلات البطالة؛
- التمويل الغير التقليدي في سنة 2018 الذي أدى إلى ارتفاع آخر لمعدل التضخم والذي يعتبر أيضا ورقة كان من اللازم الحفاظ عليها لإخراجها أثناء هذه الأزمة؛
- التبعية للريع النفطي؛
- السياسة الصحية وعدم وضوح ودقة البيانات الخاصة بالوباء في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة للتشخيص؛
- الحجم الكبير للإقتصاد الموازي، والنشاطات الغير مسجلة والذي بفعل الحجر يؤدي إلى تكبيل الكثير من القوى العاملة ومنعها من تحقيق الدخل الذي يؤمن استهلاكها.

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب والمدى البعيد.

أولا- تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب:

إن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وبالتالي فإن هذه المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة أكثر.

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لاسيما المادة 15 من المسوم التنفيذي رقم 20- 70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، فإن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة 50 بالمائة من العمال من أجل مواصلة النشاط التجاري، غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإنتاج.

وأدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا إلى التأثير سلبا على نش اط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها إقتصاديا، وتكبدها خسارة مادية لا يمكن تحملها.[1]

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه، والإتصالات وخدمات الأنترنت والمعلومات والنقل وغيرها. وبالنسبة لخدمات المطاعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية لا يمكن تداركها في الوقت الراهن، مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات البطالة، على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للقطاع العام فإنهم لا يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدرتها على التحمل والإستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة.

وزيادة عن ذلك فإن جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة الخاصة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل إفتقاد هذه المؤسسات للقدرات التمويلية على غرار مؤسسات الخدمات، بالإضافة إلى عجزها على تسديد أجور العمال، وخلاصة القول إن آثار الأزمة وخيمة على هاته المؤسسات بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، خاصة أمام انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية.

وللتخفيف من حدة أزمة جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حذر رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، من تأثيرات الوضعية الصعبة التي التي تواجهها مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء وكذا المؤسسات التي تنشط في صناعة مواد البناء، أمام اجتياح وباء فيروس كوفيد -19 الذي جمد نشاطها وعمق من معاناتها مما أدى بالتسريح للعمال، الأمر الذي نجم عنه الزيادة في معدل البطالة وكذا التقليص في عدد المؤسسات الناشطة في مجال البناء. وفي ظل الأزمة الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتخفض قدراتها الذاتية على التوسع

[1] نبييل بن عديدة، **انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد -19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة قانون العمل والتشغيل، دون الجزائر، أوت 2020)، ص ص 158- 159.

والإنتاج، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدراتها على التوسع والتطور.[1]

ثانيا– تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد:

يتضح أن انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر أثره على المدى القريب وإنما يتعداه ليشمل المدى البعيد.

إن جائحة كورونا أثرت وبشكل سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1- **معدلات الفشل العالية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر عرضة للفشل أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50 بالمائة منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20 بالمائة منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

وزيادة على ذلك فإن آثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل وشملت أيضا بقطاعات صناعية وخدماتية هامة في العالم، مع توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة 2020، إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الأخيرة.

وباتخاذ مجلس الوزراء الأخير، قرار بتخفيض فاتورة الإستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من الشركات وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسريح جزء من اليد العاملة.[2]

2- **مشكل تراجع عائدات النفط:** منسوء حظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه إلى جانب آثار جائحة كورونا، التي تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات، ومعانات العديد من المؤسسات الأخرى يضاف إليها تراجع عائدات النفط، التي أثرت على مداخيل الدولة الجزائرية من تصدير المحروقات، مما ساهم في تفاقم الأزمة الإقتصادية، وإذا استمر الوضع على حاله لمدة أطول، فإن النتائج السلبية ستكون وخيمة على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب تفعيل الأداء الاقتصادي مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، لكن من إيجابيات الأزمة أنها ستكون فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في النموذج الاقتصادي وكذا التخلص من الممارسات السيئة كالتبذير والإستهلاك المفرط، وكذا التحرير من الريع النفطي وبالتالي الإنتقال إلى بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع مصادر

[1] نبيل بن عديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

[2] وسام بوقجان، مرجع سبق ذكره، ص ص 429-430.

الدخل وحماية الإنتاج الوطني واقتصاد المعرفة وتجسيد الإنتقالالطاقوي من أجل حماية الأجيال القادمة من التبعية النفطية والعيش بكرامة وهذا ما خلص إليه بيان مجلس الوزراء السالف الذكر.

وفي ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة وللمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الإنخفاض الحاد في النشاط التجاري، وكذا تفاقم أزمة السيولة النقدية بسبب تأخر الدولة وفروعها في تسوية الديون وأيضا الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية، وعدم احترام المهلة المحددة لدفع الرسوم الضريبية، شبه الضريبية والبنكية يضاف إليها صعوبة تسوية أجور العمال ومستحقاتهم.

وصرح رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين بشأن الوضع المتأزم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائلا: أن القطاع يشغل مالا يقل عن 1.3 مليون عامل ويوجد نحو 70 ألف مؤسسة كبيرة ومتوسطة وصغيرة، مبديا أسفه الشديد وامتعاضه، كون ما لا يقل عن نسبة 50 بالمائة من هذه المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها في سنة 2019 وأضاف أنه استمر الوضع لفترة طويلة فإن السوق ستفقد المزيد من المؤسسات.[1]

ثالثا– تدابير الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

دعا خبراء إقتصاديون إلى تدخل قوي ومستعجل من أجل حماية المؤسسات الجزائرية وبعض المهن الحرة التي توشك على الإندثار بسبب انعكاسات انتشار فيروس كورونا وشدد أخصائيون جزائريون على ضرورة تدخل الدولة بشكل قوي ومستعجل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الإقتصاد الجزائري بصدد مواجهة حرج يمكن في خطر إفلاس آلاف المؤسسات، وهذا بوضع إجراءات مالية وبنكية وضريبية ذات طابع استعجالي تمثلت في النقاط التالية:[2]

- إقتراح منح قروض بنكية بدون فوائد؛
- تخفيف الضرائب ورفع المستحقات التي تحوزها المؤسسات الخاصة لدى مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والكبرى المؤسسات العمومية؛
- قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة لدعم البنوك الأخرى؛
- تم إقتراح إنشاء دخل خاص بكوفيد –19 بقيمة 10 آلاف دينار موزعة على ثلاثة أشهر لصالح 5 ملايين عامل في القطاع الموازي مما لا يتلقون إعانة البطالة، في حين أن ميزانية العملية تقدر ب 150 مليار ديانر جزائري، المتواضعة مقارنة بالميزانية 2.200 مليار جزائري التي خصصتها الدولة لدفع رواتب الموظفين وهذا لتجاوز حالة الشك التي تخيم على عالم الأعمال؛

[1] نبيل بن عديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 160–161.

[2] bkhitiali,bouaouinasalim, idem, p p 170, 171.

- قدم مركز الشباب الجزائري اقتراحات لإجراءات استعجالية من أجل الحفاظ على مناصب الشغل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها في السياق الذي تفرضه جائحة كوفيد -19، حسبما فاد بيان لمنظمة أرباب العمل، وأكد ذات المركز أن هذه الإجراءات المستعجلة مقسمة إلى ثلاثة مجموعات يجب تنفيذها في مرحلتين، خلال الحجر الصحي لضمان أجر يصون كرامة العمال وبعد الحجر الصحي لتمكين المؤسسات من إعادة بعث نشاطها تمحورت حول:

- اقترح المركز لصالح عمال المؤسسات التي تواجه صعوبات خاصة حول إقرار منح يمولها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو صندوق خاص بكوفيد -19 والإبقاء على اشتراكهم في الضمان الإجتماعي وعلى بطاقات الشفاء إلى غاية جوان 2020 وتأجيل دفع الأقساط إللى غاية 1سبتمبر 2020 بالنسبة للقروض الممنوحة للعمال.
- تأجيل إيداع التصريحات الجبائية إلى غاية 30 سبتمبر 2020 و تعليق دفع الأعباء الاجتماعية والجبائية خلال فترة الجائحة ولمدة 3 أشهر بعد تاريخ العودة إلى الحياة العادية وجدولة تسديدها على مدة تتروح من 6 إلى 12 شهر.
- تمكين المؤسسات من الحصول على قرض ميسر تضمنه الدولة للتمكن من تسديد مستحقاته وتمويل إعادة بعث نشاطها. وهذا القرض يمكن تحيد قيمته بين 25 و30 بالمائة من رقم الأعمال لسنة 2019، حسبما أضاف مركز الشباب الميسر الجزائري.
- عقد الجمعيات العامة وضبط الحسابات المالية بالنسبة للسنة المالية 2019 وتكيفها مع سياق الأزمة الحالية التي تشكل ضربة قوية بالنسبة إلى العديد من القطاعات التي كانت صعبة حيث شهدت تراجعا كبيرا في النشاط الاقتصادي، حسبما أوضح مركز الشباب المسير الجزائري الذي أشار إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمالها هم أكثر تضررا وأما هذا الوضع الإستثنائي من الضروري اتخاذ إجراءات استعجالية للحفاظ على مناصب الشغل وضمان ديمومة هذه المؤسسات.
- إعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح تسهيلات مالية لها.[1]

- تم إطلاق برنامج إدماج الاقتصادي يتضمن في جانب منه تدابير تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نشرت الحكومة الجزائرية مخطط للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 في جوان 2021 وهي تهدف من بين أمور أخرى لتنويع الاقتصاد وتعزيز قطاعات الإنتاج والتصدير بما فيها تعزيز مناخ الأعمال الملائم والإستثمار الأجنبي المباشر. سيتم التركيز على التدابير التي تدعم تعافي هذه المؤسسات، ويمكن تلخيصه في الجدول التالي:

[1] إلهام غالم، **واقع الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "دراسة حالة الدول العربية"**، مجلة السياسة العالمية، العدد 03، الجزائر ، 24 ديسمبر 2021، ص 86.

الجدول رقم (08): إجراءات دعم السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020-2021

		2020	2021
السياسة النقدية	البنك المركزي	تم التدخل من خلال بنك الجزائر تدابير إحترازية ونقدية: - توصيات للبنوك التجارية بتقديم تسهيلات فيما يخص تأخر سداد القروض وإعادة تمويل المستفيدين من التأجيل والتمديد - تخفيض نسبة الإحتياطي الإجباري . - رفع مستوى إعادة تمويل السندات العمومية.	تمديد تخفيف المتطلبات الإحترازية للبنوك، والذي تم الإعلان عنه لأول مرة في 6 أبريل 2020، حتى 30 سبتمبر 2021: - تخيض الحد الادنى لمعامل السيولة. - إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الإلتزام ببناء وسادة آمان .
	البنوك التجارية	اتخذت البنوك التجارية تدابير تكميلية لتخفيف من حدة أزمة السيولة: _ تأجيل وتمديد القروض دون أن يترتب عن ذلك إعادة التصنيف للديون _ إمكانية منح قروض جديدة للمستفدين من التأجيل _ إمكانية إعادة جدولة الديون البنكية	_ تأجيل سداد القروض أو موعد استحقاقها أو إعادة جدولة الذمم المدينة من العملاء المتلأثرينبكوفيد – 19 _ استمرار التمويل لصالح المستفدين من تدابير التأجيل وإعادة الجدولة

السياسة المالية	السياسات الضريبية	ـ منح آجال إضافية للوفاء بالإلتزامات الضريبية ـ تمديد آجال التصريح السنوي وكذا تمديد إمكانية السداد إلى غاية 20 أوت 2020 ـ إلغاء غرامات وعقوبات التأخير في إيداع التصريحات ـ تجميد تسديد الأعباء المالية والإلتزاماتالجبائية خلال فترة الحجر	ـ نص قانون موازنة 2021 على إعفاء ضريبي دائم لأنشطة التصدير المولدة للعملة الأجنبية ـ وقف ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة أو المشتراة محليا المستخدمة في إنتاج السلع، كما مددت فترة سداد المطالبات الضريبية المتأخرة إلى 60 شهرا من 36 شهرا السابقة
	الإنفاق الحكومي	ـ إنشاء صندوق خاص لدعم المؤسسات التي تواجه صعوبات مؤقتة ـ إعانات للمؤسسات في المجالات الإستراتيجية (المنتجات الصيدلانية والطبية ...إلخ) ـ تقديم قروض مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسات المملوكة للدولة مع تسهيل الإجراءات وحتى تخفيض نسبة الفائدة ـ تسديد ديون المؤسسات لدى المؤسسات العمومية ـ الدعم من قبل الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC)	ـ تخفيض الأنفاق الجاري والرأسمالي بنسبة 5.7 % من أجل التكيف مع البيئة الجديدة لأسعار النفط المنخفضة

المصدر: مزيان عبد الغفور، **استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد -19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، الجزائر، البليدة، 2021/12/31، ص ص 85، 86.

تم إطلاق برنامج إدماج الاقتصادي يتضمن في جانب منه تدابير تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نشرت الحكومة الجزائرية مخطط للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 في جوان 2021 وهي تهدف من بين أمور أخرى لتنويع الاقتصاد وتعزيز قطاعات الإنتاج والتصدير بما فيها تعزيز مناخ الأعمال الملائم والإستثمار الأجنبي المباشر. سيتم التر كيز على التدابير التي تدعم تعافي هذه المؤسسات، ويمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): التدابير الهيكلية ضمن مخطط برنامج الإنعاش 2020-2024 ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المدى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المدى القصير	- تدابير دعم السيولة ؛ - تدابير موحدة لمختلف أنواع المؤسسات؛
المدى الطويل	- التأكيد على ضمان مناخ استثماري ملائم ؛ - تقليل عدم تناظر المعلومات من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام والإتصالات؛ - إجراء تعديلات على الهياكل التنظيمية والمؤسسية المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تغيير ANSEJإلى وكالةANADE (توسع الصلاحيات والأدوات).

المصدر: مزيان عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 89.

يظهر من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الطلب، تتم على تدابير ويمكن عرضها في أهم النقاط التالية:

- تعزيز ريادة الأعمال وتطوير المقاولاتية والإبتكار من خلال اعتماد الخطة على محورين أساسيين في هذا الجانب:
  - رفع معدل المؤسسات بالنسبة لكل 1000 نسمة؛
  - زيادة ودعم نظام الإبتكار.
- التأكيد على ضمان مناخ استثماري ملائم وإصلاح نظام الأعمال من خلال:
  - إزالة القيود البيوقراطية؛
  - تسهيل الوصول لأسواق العمل (مرونة أكثر في التوظيف يتخفيف لوائح العمل)، الأسواق المالية والأراضي (إتاحة الأراضي الإستثمارية)؛
  - تحفيز الإستثمار في قطاعات منتقاة تشمل: الطاقات المتجددة، التعدين...الخ؛
  - تقليل عدم تناظر المعلومات عن طريق توظيف تكنولوجيات الإعلام والإتصالات؛
  - تحسين الحوكمة المؤسسية (استقرار الإطار التنظيمي ودعمه بقوانين جديدة)؛
  - تحسين التنسيق بين الهيئات التنظيمية القطاعية والوزارات ومجلس المنافسة؛

- دعم وتوجيه المؤسسات المتعثرة والتي تم إنشائها في إطار ANSEJ، ANJEM،CNAC.

- إجراء تعديلات على الهياكل التنظيمية والمؤسسية المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تغيير ANSEJ إلى وكالة ANADE "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية" وتم منحها صلاحيات أوسع (مما كانت عليه سابقا ANSEJ) من خلال أدوات جديدة.[1]

[1] مزيان عبد الغفور، **استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد -19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، الجزائر، البليدة، 2021/12/31، ص 88-90.

خلاصة الفصل الثالث:

الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة والدول العربية والجزائر، جاء أساسا من الإنكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء القيود التي فرضتها الجائحة والحجر الصحي وهو ما أدى إلى التوقف الكلي أو الجزئي لأنشطة هذه المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وجدت نفسها في صراع من أجل البقاء، مما أدى بهذه الدول لاتخاذ الإجراءات والتدابير لمواجهة هذه الأزمة ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخاتمة

شهد العالم مؤخرا حدثا صحيا نادرا أثر على جميع الشعوب والدول وهو تفشي جائحة كورونا، مخلفا خسائر مالية وبشرية يصعب احصائها والتصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنا لا تكون صحية فحسب، بل يؤدي إلى انهيار دول إن لم تستطيع تحمل التبعات الاقتصادية للوباء .

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد متطور أو نامي، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة مثل:

سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها وتواضع إمكانيتها ومرونتها الكبيرة، ولذلك فقد هبت أغلب الحكومات في العالم إلى إطلاق برامج للتحفيز الإقتصادي كان نصيب الأسد فيه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعززت الحكومات هذه البرامج بحزم متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا قطاع لحمايته وللحفاظ عليه وتمكينه من القيام بدوره المعهود في تعزيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية وإلا فإن إعادة البناء قد تستغرق سنوات وصعبة للتغلب أثار الإفلاس واسعة النطاق والبطالة المنجرة عن ذلك.

وتراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب والأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر قابلة للتجديد، برامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

ولعل البيان الذي صدر عن قمة الاستثنائية الافتراضية لقادة دول مجموعة العشرين والذي عرج على أهمية حماية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة من التدابير الفورية والقوية معززة بدعم مالي جريء وكبير بقدر ب5 ترليون دولار لدعم الاقتصاد العالمي،خير دليل على أهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وتمركزه في قلب معركة العالم ضد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لجائحة كورونا كوفيد19.

أولا– نتائج الدراسة:

ومن هذا يمكن أن نستنتج النتائج التالية :

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتطوير أي اقتصاد وطني؛
- ✓ لم تؤثر جائحة كورونا من الناحية الصحية فحسب وإنما أثرت أيضا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر المؤسسات تعرضا لأزماتالسيولة؛
- ✓ حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل مع هذا الوباء؛

- ✓ من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى بين الحكومات أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها؛
- ✓ الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود التي فرضتها الجائحة والحجر الصحي؛
- ✓ تراوحت أهم الإجراءات أو تأجيل للضرائب والأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف ،وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في تمويل خلال فترة الأزمة.

ثانيا– نتائج اختبار الفرصيات:

من خلال النتائج المذكورة أنفا يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين أن الإجراءات الإحترازية والوقائية التي فرضتها معظم الدول من أحل محاربة والتصدي لجائحة كورونا كوفيد -19، حول القطاعات التي تمس الحيلة الاقتصادية، منها إجراءات العزل وتوقيف النشاط الاقتصادي، الشيئ الذي ساعد على تحول جائحة كورونا إلى أزمة اقتصادية، لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

الفرضية الثانية: تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين أن انعكاس جائحة كورونا (كوفيد -19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى إغلاقها، وتقلص نشاطها الاقتصادي و الإعلان عن إفلاسها، حيث فقد 147 مليون شخص وظائفهم حول العالم، مما تسبب في انخفاض مدفوعلت الرواتب بواقع 2.1 تريليون دولار وارتفاع معدل البطالة.

الفرضية الثالثة: تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين أن دول العالم اعتمدت على إجراءات وحوافز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا (كوفيد -19)، وتراوحت أهم إجراءات بين إعفاءات أو تأجيل الضرائب، وبرامج تمويل المسير لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويل لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

ثالثا– التوصيات:

كما توصي الدراسة بـ:

- ➢ أهمية حماية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

- ضرورة إدارة الأزمات بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،
- يجب اتخاذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناء على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها،
- يستلزم إنشاء صناديق الأزمات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة أخذ الحيطة والعبرة من هذه الأزمات لتكون هذه الأزمة سببا في تصحيح مسار السياسات،
- عدم التخلي عن العمالة وهو ما يمكن أن يحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة إجتماعية حادة.

رابعا– آفاق الدراسة:

دور التكنولوجيا ووسائل الإتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا (كوفيد –19)؛

انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

التداير والإجراءات التي اتخذتها دول العالم لمواجهة فيروس كورونا.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا- كتب:

1. أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2011.
2. إلهام فخري ، **التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل استراتيجي"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2002.
4. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبوعيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2004.
5. رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، مصر،2008.
6. رضوان محمود المجالي، **الوجيز في النظام الإقتصادي الدولي "دراسة في العلاقات الإقتصادية الدولية"**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2022.
7. صلاح حسين، **التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية" دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، ط 1، مصر، 2013.
8. طاهر محسن ومنصور الغالبي، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع**، ط 01، عمان، 2009.
9. عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2006.
10. محمد هيكل، **مهارة إدارة المشروعات القانونية**، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2003.
11. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع المجد، ط 01، بيروت، لبنان، 2006.
12. هايل عبد المولى طشوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2012.

ثانيا – أطروحات ورسائل جامعية غير منشورة:

1. إبتسام قارة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر "دراسة حالة ولاية مستغانم"**، رسالة ماجستير: تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012.

2. إبراهيم زياني، **تقييم البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة–**،مذكرة ماستر: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

3. أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير : تحليل اقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010- 2011.

4. أسماء زراية، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير: نقود ومالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

5. آسيا بن داية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، الجزائر، 2018-2019.

6. أشواق مهني، **مساهمة ممارسة وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة: عينة من المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه: علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

7. إلياس عقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)، أطروحة دكتوراه: نقودوتمويل**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2026.

8. أمينة حنيفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة دكتوراه: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018- 2019.

9. أيمن دناقير، أمال دناقير، **تحليل عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بولاية ورقلة خلال سنة 2019"**، مذكرة ماستر: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018.

10. بوزيد بوالقرقور، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بسكيكدة**، رسالة ماجستير: سوسيولوجياالدينامكية الاجتماعية والتنمية الإقليمية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011.

11. توفيق بلبشير، حنان دحو، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير: إقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

12. الحسين جويد بن الشيخ، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة"**، مذكرة ماستر: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

13. حنان بن السليخ، **أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة"**، مذكرة ماستر: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

14. خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر(2010-2005)**، رسالة ماجستير: تحليل إقتصادي، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

15. سعاد لعزازي، نادية خطاري، **طرق وسياسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية"دراسة حالة بنك الفلاحة BADR"**، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2019.

16. سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"حالة حاضنة الأعمال ولاية عنابة"**،مذكرة ماستر: تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

17. شيماء كريوط، حورية رزايقي،**تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة "دراسة حالة بورصة النيل المصرية للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة خلال الفترة 2016 – 2020"**، مذكرة ماستر: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر، 2020-2021.

18. صابرين زيتوني، **الشراكة الأجنبية كأداة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017.

19. صباح شاوي، **أثر التظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف"**،رسالة ماجستير: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.

20. صلاح الدين دينـدان، **واقـع المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة فـي الجزائـر**، رسالة ماجستير: إقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

21. صورايةقشيدة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب"، رسالة ماجستير: نقود ومالية**، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

22. طارق سيساوي، **تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي–دراسة تحليلية–**، مذكرة ماستر: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020-2021.

23. عائشة بن سيف، غادة لفقير، **أثر جائحة كوفيد –19 على القطاع المصرفي العربي – دراسة عينة من الدول العربية –، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020.

24. عبد الرشيد بلعابد، **دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر: تحليل إقتصادوإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021/2020.

25. عبد العالي بولعراس، محمد أمين تفرغوست، **رقمنة المعلومات في المؤسسات البنكية في ظل جائحة كوفيد–19 "دراسة حالة بنك الفلاحة*والتنمية* الريفية – وكالة برج بوعريريج– ، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020.

26. ليلة أوبعزيز، مريم موسى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2014 - 2015.

27. ليلى مقديش، **المنتجات الإسلامية في الجزائر كتوجيه جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة للفترة(2020–2010)"**، رسالة ماجستير: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2020-2021.

28. ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني "دراسة حالة الجزائر للفترة 2003إلى 2017**، أطروحة دكتوراه: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017.

29. محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

30. محمد دراف، **آليات وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تحليلية "**، رسالة ماجستير: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017- 2018.

31. محمد عبد الله موساوي، **الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير: التسيير الإستراتيجي للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2015-2016.

32. ميرة خياري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي(2007– 2012)**"، مذكرة ماستر: مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

33. نادية مهدي، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة تجارب رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر"**، مذكرة ماستر: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022/2021.

34. نسيبة حسيني، **رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

35. هاني إبراهيمي، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري** ، أطروحة دكتوراه : قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2019-2020..

36. وفاء طالب، نوال مغاز، **دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون- تيارت، الجزائر، 2017-2018.

37. وليد خباش، **فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2019/2018.

38. يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، **واقع التجارة الخاريجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة ماستر: مالية وتجارة دولية**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020.

ثالثا – مجلات وأوراق بحثية:

1. إبتسام سلاطنية، شريف غياط، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد – 19 المستجد) محليا، وعربيا وعالميا**، مجلة المنهل الإقتصادي، العدد01،الجزائر ، ماي 2020.
2. أحمد ذكر الله، **الاقتصاد الألماني ومواجهة تداعيات فيروس كورونا**، المعهد المصري للدراسات، مصر، 05 نوفمبر 2020.
3. أحمد ذكر الله، **الحزم الاقتصادية البريطانية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا**، المعهد المصري للدراسات، مصر، 12 أوت 2020.
4. أحمد فايز الهرش، **أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد –19**،: مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2020.
5. إلهام غالم، **واقع الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "دراسة حالة الدول العربية"**، مجلة السياسة العالمية، العدد 03، الجزائر ، 24 ديسمبر 2021.
6. راشد النعيمي، **سلطنة عمان تطوق تأثيرات "كورونا" في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الإمارات العربية المتحدة، 27 ماي 2021.
7. سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 02، الجزائر، جوان 2011.
8. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، الجزائر، نوفمبر 2007.
9. عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة شركة"Sofianace"**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2019.
10. عبد الله بلزناس، عبد الرحمان عنتر، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها**، مجلة دولية، العدد 02، الجزائر، 2003.
11. علي سعدي عبد الزهرة جبير، **الآثار الإجتماعية لجائحة كورونا** ،: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد01، العراق، 2021.
12. عيسى آيت، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، دون سنة.
13. غرفة أبوظبي، **الآثار الإقتصادية لـ "كوفيد–"19 التحديات وآفاق المستقبل**، أبوظبي، الإمارات، 2020.

14. فتحية رمضان وادي، **الإقتصاد العالمي في زمن الكورونا دراسة تحليلية خاصة بالإقتصاد العالمي لسنة 2019-2020**، مجلة كليات التربية، العدد 21،الجزائر، 2019-2020.

15. محمد الحارثي، معز شقشوق، وآخرون، **تأثير 19- COVID على أهم القطاعات الحيوية الرئسية**، منتدى أسبار الدولي، المملكة العربية السعودية، 25-22 أفريل 2020.

16. مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**،مجلة الدراسات المالية، المحاسبيةوالإدارية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014.

17. ناجية البطاشي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمان مواجهة مع تداعيات كورونا**، العربي الجديد، عمان، 23 فيفري 2020.

18. نبييل بن عديدة، **انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد -19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة قانون العمل والتشغيل، دون الجزائر، أوت 2020.

19. نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد -19) على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، (الجزائر: مجلة أبحاث إقتصادية المعاصرة، العدد 1، الجزائر، 10-03-2021.

20. نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**,مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد 01، الجزائر جوان 2018.

21. نوال بن عمارة، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، الجزائر، 2012.

22. نور الهدى برنو: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"**)، المركز الديمقراطي العربي، 2016، الجزائر.

23. هشام محمد، نورة اليوسف، وآخرون، **تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية، ماي 2020، ص 03.

24. هيثم بن طارق المعظم، **جهود متواصلة ومستمرة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا**، 27 ماي 2021.

25. وسام بوقجان، فواز واضح، **جائحة كورونا(كوفيد 19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

26. الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020/05.

27. Bkhiti Ali, BouaouinaSalima, **The Effects Of Covid 19 On Small And MediumEnterprises Case Of Algeria China And The United Arab Emirates,** Journal Of Economic Growth And Entrepreneurship Jege, No 02, Algeria 2021.

رابعا- ملتقيات ومؤتمرات علمية:

1. بلال رحاحلية، شعبان فرج،**آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مداخلة، دون سنة.
2. بلال شيخي، حمزة الكبلوتي، المهدي حجاج،**برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06-2017/12/07.
3. حدة بلبول، أمال سحنون،**السياسات التمويلية المنتهجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
4. ربيعة صباحي، **الأحكام الخاصة بتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 7/02**)، الملتقى الدولي حول المؤسسات الجزائرية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2019.
5. لخضر محمد عبد القادر، عائشة محمد حسن العربي: **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "تجربة دولة الجزائر"**،المؤتمر الدولي دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الإقتصاد الليبي، 21 / 09 / 2019.
6. محمد كروش، عائشة عمري، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، الملتقى الوطني: دور المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة قالمة، الجزائر 2016/4/25.
7. محمد لمين مراكشي، عثمان بوشلاغم، وآخرون: **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، دون تاريخ، الجزائر.
8. مصطفى عوادي: **استدامة سبق المؤسسات واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر- الوادي، الجزائر، 2007/12/07.

خامسا- قوانين ومراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد77،المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، يتضمنالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ديسمبر 2001.

سادسا- مواقع إلكترونية:

1. ، **سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة في الأردن**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/08، سا: 18:25، www.medmsmes.eu.
2. **الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا مارس 2020**، للسنة الدراسية 2023/2022، بتاريخ 2021/11/30، ساعة 10:13، https://www.noor book.com.
3. أسامة زيد العابد، **منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية إقتصادية شاملة في سوريا**، www.alwatan com، 2022/03/17، 16:22.
4. البنك المركزي الأردني، **حزمة من الإجراءات الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد الوطني**، بتاريخ لإطلاع 08/05/ 2022، سا: 19:02، www.cbj.gov.jo.
5. تشانغ شين، **توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، الصين اليوم، تاريخ الإطلاع 2022/05/21، سا: 12:00، www.chinatoday.com.cn.
6. الجزيرة كابيتال، **أثر انتشار فيروس كورونا على القطاعات في المملكة العربية السعودية**، بتاريخ الإطلاع 2022/04/28، سا: 15:04، www.aljazira.capital.com.sa.
7. شركة إبسوس في الأردن،**التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة**، تاريخ الإطلاع 2022/05/09، سا 12:17، www.ipsos.com.
8. غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، **الشركات الصغيرة والمتوسطة محرك الإقتصاد الألماني**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/10، سا: 12:36، www.gorfa.de.
9. منظمة العمل الدولية، **أثر فايروس كورونا المستجد على المؤسسات في الأردن**، بتاريخ الإطلاع 2022/05/10، سا: 16:16،www.ilo.org.
10. وزارة الإستثمار، **مبادرات وحوافز الجهات الحكومية في دعم الأعمال خلال جائحة فايروس كورونا**، بتاريخ الإطلاع 2020/05/04، سا: 11:30، https//www.misa.gov.sa.